COPIES 10000 | 10.000 نسخة | جريدة نصف شهرية سياسية ثقافية شاملة تصدر في تورونتو - كندا و توزع مجانا | SEP 15,2026,15th year,issue 378

كندا: نسعى إلى «تحالف فريد»
مع الاتحاد الأوروبي دون الانضمام إليه

قال رئيس الوزراء الكندي مارك كارني، الاثنين، إن بلاده تسعى إلى إقامة «تحالف فريد» مع الاتحاد الأوروبي، لكنها لا تتطلع إلى الانضمام إلى التكتل، وذلك بعدما ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أنه يدرس إمكانية حصول كندا على صفة «عضو منتسب» في الاتحاد.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في الاتحاد الأوروبي وكندا، لم تسمّهم، أن التكتل، الذي لم يُبدِ مرونة في السابق بشأن قواعد العضوية، منفتح على منح كندا صفة «العضوية المنتسبة»، وهي صيغة لم تُستحدث بعد.

وقال كارني، الأحد: «لا نسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي». لكنه أضاف، في تصريحات للصحافيين خلال مهرجان تورونتو السينمائي الدولي: «ما نسعى إليه، وسنبدأ مناقشات بشأنه، هو تحالف فريد بين كندا والاتحاد الأوروبي.. فنحن نتشارك القيم نفسها، ولدينا الأولويات نفسها، ونتمتع بنقاط قوة متكاملة للغاية». وقال كارني إنّ العالم أصبح أكثر خطورة وانقساماً وإنّ "على الأصدقاء أن يتكاتفوا في مثل هذه الأوقات".

ومع تصاعد الحرب التجارية بين كندا والولايات المتحدة،استضاف كارني يومي الإثنين والثلاثاء، قمةً استثمارية في تورونتو. ويستقطب هذا الحدث شركاء محتملين من حول العالم.

وأكد مكتب كارني، السبت، أنه سيتوجه إلى فرنسا وبريطانيا خلال أيام، وسيلقي كلمة أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج، كما سيحضر خطاب رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بشأن حالة الاتحاد.

وذكرت صحيفة «ذا جلوب آند ميل» أن الاتحاد الأوروبي هو من طرح فكرة «العضوية المنتسبة»، وليس كارني. ونقلت عن مصدر لم تكشف عن هويته قوله إن «من السابق لأوانه مناقشة أي مسمى لهذه العلاقة».

ولم يرد متحدثون باسم المفوضية الأوروبية على طلبات للتعليق، فيما أعلن البرلمان الأوروبي، الاثنين، أنه سيفتح مكتباً فرعياً في أوتاوا، معتبراً أن الخطوة «تؤكد التزام البرلمان الأوروبي بتعزيز الحوار السياسي والتعاون مع كندا».

وبحسب «وول ستريت جورنال»، تناقش كندا والاتحاد الأوروبي سبل السماح بحرية تنقل السلع والخدمات والعمال الكنديين المرتبطين بسلاسل الإمداد الاستراتيجية في قطاعات مثل الطاقة والذكاء الاصطناعي والدفاع والمعادن الحيوية، وهو ما وصفته الصحيفة بأنه «توسيع فعلي لحدود الاتحاد الأوروبي».

خلافات متصاعدة مع واشنطن

وتدهورت العلاقات بين أوتاوا وواشنطن بشكل حاد منذ عودة الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى البيت الأبيض العام الماضي، بسبب خلافات تجارية وقضايا أخرى. وأسفر النزاع التجاري عن فرض رسوم جمركية على مبادلات بين البلدين تبلغ قيمتها عشرات المليارات من الدولارات.وجدد ترمب، الأحد، انتقاداته لكندا، واصفاً إياها بأنها «أسوأ دولة للتعامل معها»، لكنه أعرب عن اعتقاده بأنها «تتوق إلى إبرام اتفاق».

وقال للصحافيين على متن الطائرة الرئاسية: «لقد استغلوا بلدنا لسنوات».

كما أكد عزمه فرض رسوم جمركية جديدة على السيارات والشاحنات وقطع غيار

RCIC-IRB
Regulated Canadian Immigration Consultant
New Horizon Canada Consultants Group
مكتب هشام عطياني لاستشارات الهجرة إلى كندا
جميع خدمات الهجرة واللّجوء والإقامة والجنسية الكندية
- الكفالات العائلية بكافة أنواعها (الأزواج والأبناء والوالدين والأجداد)
- قضايا اللّجوء والإستئناف وإيقاف الترحيل واللّجوء الإنساني (الكفالة الخماسية)
- هجرة رجال الأعمال والإستثمار وأصحاب الخبرة والشهادات
- تأشيرات الزيارة والدراسة والعمل وتأشيرة Supervisa وتمديدهم
- معاملات الحصول على الجنسية الكندية للعائلة والأفراد
- معاملات تمديد الإقامة الدائمة (PR)
- قبولات الطلاب وتأشيرات الدراسة
- تعبئة طلبات وثيقة السّفر المؤقتة والجواز الكندي
- متوفر خدمة دراسة ومراجعة الطلبات للعميل قبل تقديمها
- متوفر خدمة تعبئة الطلبات للعميل برسوم مناسبة
+1 (905) 566 1087
+1 (905) 812 1511
4080 Confederation Pkwy
Unit 202
Mississauga, ON, L5B0G1
newhorizoncanada.com
@NHCCGroup

اشحن زيتك من فلسطين الى تورونتو
نشحن لك تنكة زيت فقط ب 55 دولار من باب ببيتك بفلسطين ل باب بيتك ب كندا
استمتع بنكهة زيت الزيتون الفلسطيني مع أكثر من 10 سنوات من الخبرة.
من باب دارك في فلسطين إلى بيتك في كندا،
احصل على 15 لترًا من زيت الزيتون الفاخر مُرسل إلى أي مكان في منطقة تورنتو الكبرى
مقابل 55 دولار أمريكي فقط.
Experience the essence of Palestinian olive oil, brought to you with over 10 years of expertise. From your door in Palestine to your home in Canada, get 15 liters delivered anywhere in the Greater Toronto Area for just $55 USD.
647-778-5781 Mohammad
647-898-9816 Belal
للأستفسار اتصل بنا
FOR MORE INFO CALL US
فقط ب
ONLY FOR
$55
OUR ADDRESS: MISSISSAUGA, ON

كافة انواع التأمين, صناعي, تجاري, سيارات وبيوت
FOR ALL YOUR COMMERCIAL INSURANCE NEEDS,
CALL TODAY!
437 677 7570
SAMER AL-HOROUB
ALL-RISKS INSURANCE BROKERS LIMITED

AGE D'OR PHARMA
منتجات صحية عالية الجودة
COLLAGEN
WHEY
SEA MOSS
ابدأ رحلتك مع Age D'or Pharma
منتجات قوية.. فرصة دخل حقيقية
نظام الشراكة (MLM)
مميزات الشراكة
بدون رأس مال
عمل من أي مكان
مرونة في الوقت
دخل إضافي ومستدام
رابط الشراء
تسوق منتجاتنا الآن
رابط التسجيل
انضم إلى فريق الشركاء (MLM)
معًا نحو صحة أفضل.. ودخل أفضل
Age D'or Pharma
Age D'or Pharma
www.agedorpharma.com

Apollon Fine Men's Wear
905-793-5959
BRAMALEA CITY CENTER
تشكيلة واسعة, ماركات عالمية
بدلات رجالية وولادية
للحفلات والتخرج وللأعراس
WEDDINGS SPECIAL
50% OFF EVERYTHING!
GRAD & PROM SPECIAL
25 Peel Centre Drive,Brampton, ON L6T 3R5
DIXIE \ HWY 7
MON-FRI 10AM-9PM
SAT 9.30AM-9PM
SUN 11AM-8PM

فضيحة امنية في كندا

شبكات سرية بالتنسيق مع ادارة الجامعات لقمع فعاليات التضامن مع فلسطين

كشف تحقيق صحفي لـ «ذا بريتش» عن إدارة مديري الطوارئ في جامعتي «كالجاري» و»ألبرتا» الكنديتين لشبكتين سريتين على المستويين الوطني والمحلي، للتنسيق مع الشرطة ومسؤولين حكوميين من أجل قمع ومراقبة مخيمات الطلاب المناهضة للإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة.

وأظهرت وثائق رسمية جرى الحصول عليها عبر طلبات الوصول إلى المعلومات، تعمد مسؤولي الجامعات تأخير السجلات وعرقلتها وإتلاف بعضها لإخفاء التعاون المشترك الذي أحيط بسرية تامة، وشمل إغلاق مباني الحرم الجامعي وتبادل الخطط الأمنية لفض الاحتجاجات الطلابية بالقوة والمداهمات العسكرية.

كما تثبت السجلات مشاركة مسؤول من حكومة «دانييل سميث» التابعة لحزب المحافظين المتحدين في ألبرتا، باجتماع طارئ وسري للشبكة قبل أسبوع واحد فقط من تدخل الشرطة العنيف لفض اعتصامات الطلاب السياسية والمحمية بموجب الميثاق الحقوقي داخل جامعتي كالجاري وألبرتا عام ٢٠٢٤.

GTA CANADIAN CONTRACTORS
EPOXY FLOORS & PAINTING
GARAGE FLOORS
INTERIOR & EXTERIOR PAINTING
COMMERCIAL & RESIDENTIAL
HIGH QUALITY WORKMANSHIP
FULLY INSURED & RELIABLE
FREE ESTIMATE
647-881-6055
QUALITY YOU CAN SEE, SERVICE YOU CAN TRUST
SATISFACTION GUARANTEED
SERVING GREATER TORONTO & SURROUNDING AREAS

GFA REALTY Ltd.
اكبر تجمع لوكلاء العقارات العرب في منطقة
تورونتو الكبرى وانتاريو , لدينا مكتبين لتسهيل
عملك في الداون تاون, واوكفيل وميسيساجا
7 ST. THOMAS ST. SUITE 704, TORONTO, ON, M5S 2B7
2578 BRISTOL CIR. UNIT 9 , OAKVILLE, ON, L6H2Z7
انضم الينا لنصبح معا اقوى واكثر تأثيرا
للتواصل اتصل مع بشار عبد الهادي
TEL: 416-515-1200 / Cell: 416-731-9811

بعد فشله في اخضاع كندا, ترامب يحاول اضعافها وتفتيتها عبراستمالة البرتا الغنية بالنفط

د. نزيه خطاطبه

مع وصول ترامب الى رئاسة الولايات المتحدة في دورته الثانية , تحول الى ثور هائج لاخضاع الأصدقاء قبل الأعداء , في محاولة منه للسيطرة على الثروات الطبيعية والمعادن النادرة ومصادر الطاقة, وفرض الرسوم الجمركية لجني المليارات . ولم تسلم كندا من سياسته وهي التي تعتبر الجار و الشريك الأكبر للولايات المتحدة . حيث يبلغ التبادل التجاري بينهما حوالي ٩٠٠ مليار دولار سنويا , حيث يتجه حوالي ٧٢٪ من صادرات السلع الكندية إلى الولايات المتحدة كما ان اقتصاد البلدين يعتمد على الآخر .

ترامب لم يخفي حلمه في السيطرة على كندا واعتبارها الولاية الأميركية الـ٥١, واطلق مجموعة تصريحات وتدوينات حول ذلك , قوبلت بالرفض والسخرية في كندا ودفعت الغالبية من المواطنين الى التوحد ومقاطعة البضائع الامريكية والتوقف عن زيارة الولايات المتحدة ما تسبب بانخفاض حاد في حجم سياحة الكنديين اليها.

وفي أغسطس الماضي جرى الحديث عن توصل البلدين الى اتفاق تجاري يتضمن إزالة الرسوم المفروضة على الصادرات الأمريكية إلى السوق الكندية خاصة الزراعية و الالبان، بعدما علق ترمب لمدة ثلاثة أيام رسوما جمركية إضافية بنسبة ٥٠٪ على سلع كندية بقيمة تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار، عقب محادثة مع رئيس الوزراء الكندي مارك كارني والشروع في مفاوضات للتوصل الى اتفاق لخفض الرسوم الجمركية, . ويعد قطاع السيارات أحد أبرز الملفات في المفاوضات، إذ تسعى كندا إلى خفض الرسوم الأمريكية المفروضة على السيارات والصلب والألمنيوم والأخشاب.

الا ان التوصل الى اتفاق انهار في اللحظات الأخيرة, و تبادل الطرفان الاتهامات في التسبب بفشله , وأقر ترامب فرض الرسوم الجمركية , الامر الذي قد يتسبب بفقدان كندا اكثر من مائة الف وظيفة ،فيما ستخسر الولايات المتحدة حوالي ٢١٤,٠٠٠ وظيفة في عام ٢٠٢٧ إذا انتهى العمل بالاتفاق الثلاثي.

تشجيع النزعة الانفصالية في البرتا

ومع تصاعد موجة العداء والاتهامات بين حكومة ترامب والحكومة الكندية خاصة المواقف المتشددة التي اطلقها رئيس الوزراء الكندي عن الحزب الليبرالي مارك كارني, ورئيس حكومة وانتاريو الأكبر والاغنى صناعيا في كندا دوغ فورد (حزب المحافظين) يحاول الرئيس ترامب وطاقمه التقرب من مقاطعة البرتا الغنية بالنفط , وتشجيع رئيسة حكومتها دانييل سميث عن حزب المحافظين بالانفصال عن كندا والانضمام الى الولايات المتحدة. وتشهد العلاقة بين حكومة مقاطعة ألبرتا الكندية وإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ديناميكيات معقدة ومثيرة للجدل، حيث تتبنى رئيسة وزراء المقاطعة نهجاً دبلوماسياً مرناً يركز على حماية مصالح ألبرتا الاقتصادية، لا سيما قطاع النفط والغاز

فقد حاولت سميث النأي بالنفس عن الحرب الدائرة بين الحكومتين والتهديات المتبالة , وقالت في تصريحات وصفت بانها استسلامية, بأن على الكنديين تكثيف جهودهم الدبلوماسية لإقناع المشرعين والمواطنين الأمريكيين بأن الحرب التجارية المتصاعدة تلحق الضرر بالجميع على جانبي الحدود.»يعني ذلك أن نكون أكثر تجسيداً للسمات الكندية؛ أي أن نكون ودودين ولطفاء ومتعاونين لدرجة يصعب معها مقاومة ذلك».

وأكدت سميث أن الضغوط التي يمارسها حكام الولايات وأعضاء الكونغرس الأمريكي والرأي العام الأمريكي هي وحدها الكفيلة بتغيير موقف إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فيما يتعلق بسياسات الرسوم الجمركية التي تتبعها بلاده. وتضيف بان كندا «لن تكسب هذه المعركة باستخدام القوة الغاشمة؛ بل سنكسبها من خلال التحلي بالذكاء والنهج الاستراتيجي والمرونة، والاستفادة من سمعتنا وعلاقتنا بالشعب الأمريكي للدفع نحو إلغاء هذه الرسوم الجمركية».

كما عارضت سميث الدعوات التي أطلقها كل من دوغ فورد (رئيس وزراء مقاطعة أونتاريو)، وجيسون كيني وأليسون ريدفورد (رئيسا وزراء مقاطعة ألبرتا السابقان عن حزب المحافظين)، وناهيد نينشي (زعيم الحزب الديمقراطي الجديد في ألبرتا)، لاستخدام النفط والغاز الكنديين — ولا سيما القادمين من ألبرتا , أو فرض ضرائب تصديرية, كورقة ضغط ضد واشنطن في الحرب التجارية.

رسمت سميث صورة قاتمة لما تصفه بأنه سيكون عواقب فرض رسوم جمركية مضادة باهظة على النفط، الذي يُنقل جزء كبير منه عبر خطوط الأنابيب إلى مصافي التكرير في الولايات المتحدة.

وقالت: «لا يمكنني تصور قرار سياسي أكثر كارثية من قطع إمدادات النفط من ألبرتا إلى الولايات المتحدة أو فرض رسوم عليها».

وأعربت سميث عن اعتقادها بأن الولايات المتحدة سترد فوراً بفرض رسوم عقابية على النفط والغاز - بما في ذلك النفط الكندي الذي يتعين مروره عبر الأراضي الأمريكية للوصول إلى شرق كندا - فضلاً عن فرض رسوم ستؤثر على الوقود المكرر الذي تشتريه المقاطعات الشرقية من الولايات المتحدة.

وعلى المدى الأبعد، أعربت سميث عن اعتقادها بأن استخدام الطاقة كورقة مساومة قد يؤدي إلى خسارة كندا للولايات المتحدة كعميل للنفط بشكل نهائي، مرجحةً أن تتجه الأخيرة نحو فنزويلا ومصادر أخرى للنفط الخام بتكلفة أقل. سميث دعت الحكومة الفيدرالية الكندية إلى تسريع عملية الموافقة على خط أنابيب جديد لنقل البيتومين إلى الساحل الغربي، وإجراء تعديلات ضريبية لتحفيز الاستثمار في كندا.

كما طالبت رؤساء حكومات المقاطعات الكندية الأخرى بالموافقة الفورية على توحيد هوامش الربح المضافة (الرسوم الإضافية) على جميع منتجات الكحول المصنوعة في كندا في جميع أنحاء البلاد.

• وبالرغم من سعيها للتهدئة وتفضيلها لغة الحوار، فان حكومة ألبرتا تحاول الموازنة الحذرة بين الحفاظ على شراكتها الحيوية مع الولايات المتحدة كأكبر مستهلك لنفطها، وبين البقاء كجزء من الجبهة الكندية الموحدة رغم الخلافات العميقة مع الحكومة الفيدرالية في أوتاوا, ولم تتردد سميث مؤخراً في انتقاد بعض قرارات ترامب , حيث وصفت محاولاته لإعادة تسمية بحيرة أونتاريو بـ «بحيرة أمريكا» بأنها خطوة «مربكة ومخيبة لآمال الكنديين».

ومع ان سميث لا تعرب علنا عن دعمها لانفصال مقاطعة البرتا عن كندا, الا انها تتجاوب مع حملة أمريكية لتشجيع منظمات محلية من بينها منظمة «ألبرتانز فور فريدوم» ومنظمة «يونايتد ألبرتا فلاجز»، تسعى للانفصال. كما ان حكومتها ساهمت في تمهيد الطريق السياسي أمام استفتاء مقرر في ١٩ أكتوبر والذي قد يُمهد الطريق لإجراء استفتاء مُلزم في المستقبل بشأن الانفصال, مع ان استطلاعات الرأي التي يجري الاستشهاد بها تشير الى أن حوالي ٢٠٪ من سكان ألبرتا فقط يؤيدون الانفصال أو منفتحون على التفكير فيه، ولا توجد مؤشرات تُذكر على أن استفتاء ١٩ أكتوبر سيُسفر عن تأييد الأغلبية للخروج من كندا

يرى دانيال دريزنر، أستاذ العلوم السياسية الدولية في جامعة تافتس، أن إدارة ترامب أبدت استعدادًا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأن معاملتها لكندا قد تُشجع الحركات السياسية المثيرة للانقسام.

ويُعدّ تصوير ترامب لكندا على أنها ضعيفة وتعتمد اقتصاديًا على الولايات المتحدة ذا أهمية خاصة للانفصاليين الذين يزعمون أن مقاطعة ألبرتا الغنية بالموارد قادرة على الازدهار بشكل مستقل.

وقد التقى أعضاء الحركة (وكلهم من السكان البيض فقط) بمسؤولين في إدارة ترامب لمناقشة الانفصال والدعم الأمريكي المحتمل. وأقرت الإدارة بعقد الاجتماعات، لكنها نفت مشاركة أي مسؤولين رفيعي المستوى.

كما وصف وزير الخزانة سكوت بيسنت سكان ألبرتا علنًا بأنهم «شعب مستقل للغاية»، مُسلطًا الضوء على الموارد الطبيعية الوفيرة للمقاطعة.

علاقة دانييل سميث بحركة «لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا»

وقد حظيت علاقة سميث بترامب وحركة «لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا» الأوسع بمزيد من التدقيق.

فقد التقت رئيسة وزراء ألبرتا بترامب، وزارت منتجع مارالاغو, كما يرتبط العديد من الشخصيات البارزة في الحركة الانفصالية في ألبرتا بعلاقات مع شخصيات سياسية محافظة في الولايات المتحد, ويحظون على سمعة سيئة حيث يتهم العديد من منهم بالفساد واختلاس اموال.

يشار الى ان مقاطعة ألبرتا انضمت إلى كندا عام ١٩٠٥، وتركزت التوترات السياسية مع أوتاوا مرارًا وتكرارًا حول السيطرة على الموارد الطبيعية، وسياسة الطاقة الفيدرالية، وتوزيع عائدات الضرائب.واليوم، يجادل الانفصاليون غالبًا بأن ألبرتا الغنية بالنفط تُساهم في الحكومة الفيدرالية بأكثر بكثير مما تتلقاه.

وتشير التقديرات التي وردت في النقاش إلى أن ألبرتا تُساهم سنويًا بما يتراوح بين ١٥ و٢٠ مليار دولار في الإيرادات الفيدرالية أكثر مما تتلقاه من خلال التمويل والخدمات. لكن هذا الاختلاف لا يعود إلى فرض ضرائب اتحادية منفصلة على ألبرتا. فضرائب الدخل الفيدرالية للأفراد والشركات تُطبق على مستوى البلاد، بينما يحصل سكان ألبرتا عمومًا على دخل أعلى من سكان العديد من المقاطعات الأخرى.

نتيجةً لذلك، يُعيد النظام المالي الكندي توزيع الموارد نحو المقاطعات ذات القدرة الأقل على توليد الإيرادات.

أما بالنسبة للانفصاليين مثل سيلفستر، فقد حالت اللوائح البيئية التي تفرضها أوتاوا، وسياساتها المتعلقة بخطوط الأنابيب، وإدارتها الشاملة لقطاع الطاقة، دون بلوغ ألبرتا كامل إمكاناتها الاقتصادية.

Our Adress:
PO BOX 51053
1 - 70 EGLINTON SQUARE ,
SCARBOROUGH, ON M1L 4T2
cell:(416)302-7664

رئيس التحرير
Editor - in - chief
NAZIH KHATATBA
التصميم الفني Design
Meshwar Media

Publisher
MESHWAR MEDIA
للاعلان
Cell:416-302-7664
meshwarmedia@hotmail.com

مشوار
Meshwar
جريدة فنية ثقافية
اجتماعية شهرية
توزع مجانا في كندا

الحزب الكيبيكي (PQ) يتعهد باجراء استفتاء لانفصال كيبيك عن كندا في حال فوزه بالانتخابات, بتكلفة تصل الى ١٣٠ مليون دولار كحدّ أدنى

كشف زعيم الحزب الكيبيكي (PQ) الاستقلالي بول سان بيار بلاموندون عن تكلفة الاستفتاء العام حول استقلال مقاطعة كيبيك عن كندا الذي يعتزم إجراءه في عام ٢٠٢٩ أو ٢٠٣٠، في حال فوز حزبه بالسلطة في انتخابات ٥ تشرين الأول (أكتوبر) التشريعية العامة في المقاطعة: ١٣٠ مليون دولار في الحدّ الأدنى.

وجاء ذلك في مقابلة مع وكالة الصحافة الكندية فصّل فيها زعيم الحزب الكيبيكي جميع التكاليف التي يربطها بالتحضير للاستفتاء وإجرائه.

وسبق لزعيم الحزب الكيبيكي أن تعهّد بإجراء استفتاء حول استقلال كيبيك خلال ولاية الحكم الأولى لحزبه، سواء فاز حزبه بحكومة أغلبية أو حكومة أقلية، لكن ليس قبل ٢٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٩، موعد نهاية ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

فسان بيار بلاموندون يعتبر أنّ قضية بأهمية إجراء استفتاء عام حول استقلال كيبيك ''تتطلب ظروفاً تتيح إجراء نقاش مستنير وهادئ'' وأنه ''يجب ألّا تختطفها تقلبات السياسة الأميركية، ولا الاستعراضات المفاجئة لرئيس لا يمكن التنبؤ بتصرفاته، ولا حملات تخويف''، كما سبق له أن قال الشهر الفائت.

ومنذ بداية الحملة الانتخابية يطالب خصوم الحزب الكيبيكي بتوضيحات بشأن تكلفة أيّ استفتاء محتمل على استقلال المقاطعة في حال فوزه في الانتخابات.

وطرح الصحفيون السؤال على سان بيار بلاموندون في ٢٨ آب (أغسطس) الماضي، لكنّه تجنّب آنذاك الإجابة.

لكن عندما أعادت وكالة الصحافة الكندية طرح السؤال على زعيم الحزب الكيبيكي في المقابلة التي أجرتها معه، قرّر الكشف عن التفاصيل المالية، معتمداً نهج الشفافية.

ويتصدّر الحزب الكيبيكي نوايا التصويت في مقاطعة كيبيك في استطلاعات الرأي منذ أواخر عام ٢٠٢٣. وكيبيك هي الوحيدة بين مقاطعات كندا العشر ذات غالبية ناطقة بالفرنسية، وهي ثانية المقاطعات من حيث عدد السكان (يقطنها نحوٌ من ٩,٠٢ ملايين نسمة) وحجم الاقتصاد.

على صعيد متصل كشف زعيم حزب المحافظين في كيبيك (PCQ)، إريك دوهيم، صباح اليوم الاثنين عن خطته بشأن الهجرة، وذلك خلال أول زيارة له إلى مونتريال، كبرى مدن مقاطعة كيبيك، منذ بدء الحملة الانتخابية في المقاطعة في ٢٧ آب (أغسطس). وشدّد دوهيم على ضرورة منح المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية الكبرى مزيداً من الصلاحيات، لكن مع ضرورة خفض عدد طالبي اللجوء في المقاطعة بشكل كبير.

واتهم دوهيم بدايةَ الحكومات الليبرالية المتعاقبة في العاصمة الفدرالية أوتاوا بـ''تحطيم نظام الهجرة'' من خلال ''دعوة الناس إلى القدوم والاستقرار هنا من دون أيّ اعتبار لقدرتنا الاستيعابية''. وأعرب دوهيم عن استيائه لكون كيبيك تضم حالياً حوالي ١٩٠,٠٠٠ طالب لجوء، ما يُمثّل ٣٧٪ من إجمالي طالبي اللجوء في كندا. ''قبل ١٠ سنوات، كان عددهم ١٠,٠٠٠. (...) يجب خفض هذا العدد بشكل كبير جداً، جداً، جداً''.

رئيس وزراء كندا الاسبق كريتيان في خطاب حماسي: ''لا ننحني لأحد''

حظي رئيس الوزراء الكندي الأسبق جان كريتيان بتصفيق حار خلال خطاب حماسي ووطني ألقاه في غاندر، في مقاطعة نيوفاوندلاند ولابرادور في أقصى الشرق الكندي، حيث تجمّع آلاف الأشخاص في صالة رياضية لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للهجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ التي استهدفت الولايات المتحدة, والاستجابةِ الإنسانية الأسطورية آنذاك عندما تمّ تحويل مسار رحلات آلاف المسافرين العالقين إلى أكثر من اثني عشر مطاراً كندياً. وسقط في تلك الهجمات الانتحارية التي ارتُكبت بواسطة أربع طائرات مدنية مخطوفة نحوٌ من ٣,٠٠٠ قتيل وآلاف الجرحى , وجرى تحميل مسؤوليتها لتنظيم ''القاعدة'' (مع ان هناك شكوك ومؤشرات على ان الموساد الاسرائيلي ومراكز قوى امريكية تقف وراءها لدفع الادارة الامريكية لخوض حروب خارجية نيابة عن اسرائيل لحمايتها وجعل الاسلام العدور الاول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي).

وكان كريتيان آخر المتحدثين في فعالية طويلة جرى بثها تلفزيونياً على مستوى كندا. واستهل كريتيان خطابه بوصف ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ بالـ''كابوس... الذي لا يمكن محوه أبداً''، وهو كان آنذاك رئيساً للحكومة في أوتاوا.

ثمّ روى رئيس الحكومة الليبرالية الأسبق كيف هبّ الكنديون لمساعدة الأميركيين، وكيف قاتلوا جنباً إلى جنب مع القوات الأميركية في أفغانستان، وقبل كلامه بتصفيق حار.

كريتيان: ''نحن لا ننحني لأحد''

وقال رئيس الوزراء الكندي الأسبق، البالغ من العمر ٩٢ عاماً، أمام جمهور ضمّ السفير الأميركي لدى كندا، بيت هوكسترا، إنّ الكنديين كرماء ومتسامحون لكنهم لا ينحنون لأحد.

''أجل، كندا بلد كريم ومنفتح، والكنديون متسامحون وطيبو القلب''، قال كريتيان، ''لكن لا تعتبروا خطأً كرمنا ضعفاً. ولا تخطئوا أبداً، أبدا في التقدير معتبرين تسامحنا انعداماً للعزيمة. ولا تخطئوا أبدا، أبداً في التقدير معتبرين طيبتنا ليناً''.

وكان السفير الأميركي يتابع ما يقوله كريتيان ويُقابل بتصفيق عارم من الحضور بينما أصرّ كريتيان على أنّ كلماته الحادة إنما هي تعبير عن الصداقة، إذ قال إنّ الأصدقاء يقولون الحقيقة لبعضهم بعضاً.

''لقد احتضنّا أصدقاءنا وساعدناهم في أوقات حاجتهم، لكننا لا ننحني لأحد''، قال كريتيان، وسط تجدد هتافات الجمهور وتصفيقه الحار وقوفاً.

''وكلّما تعرضنا للإهانة أو التهديد أو الإساءة، كلما دافعنا عن أنفسنا بقوة أكبر ووقفنا متحدين''، أضاف كريتيان.

وكان خطابه مؤثراً وقوياً خلال فعالية مليئة بقصص عن الذكرى والشرف والتضحيات.

''تحيا الولايات المتحدة، وتحيا كندا!''، ختم كريتيان، بصوت جهوري، خطابه على وقع تصفيق حار من الحاضرين الذين وقفوا ورفع بعضهم قبعاتهم ولوّحوا بها في الهواء.

وعندما أنهى كريتيان خطابه الحماسي الشديد اللهجة، توجّه إليه هوكسترا وعانقه.

وكان كريتيان رئيسَ حكومة كندا عشر سنوات ونيّف بين عامَيْ ١٩٩٣ و٢٠٠٣، فائزاً بثلاث حكومات أكثرية متتالية على رأس الحزب الليبرالي الكندي.

يُشار إلى أنّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب شنّ حرباً تجارية على كندا منذ بداية ولايته أوائل عام ٢٠٢٥، ووجّه إهانات إلى رئيس الوزراء الكندي جوستان ترودو ثمّ إلى خلفه مارك كارني، واصفاً كلّاً منهما بـ''حاكم''.

كندا، قاصداً أنّ كندا ليست دولة مستقلة بل ولاية ومعتبراً في تصريحات متكررة أنّها يجب أن تكون ''الولاية الـ٥١'' في دولة الولايات المتحدة الأميركية، في تهديد صارخ لسيادة كندا.

وساهم هوكسترا في تصعيد هذا الخطاب من خلال تصريحاته العلنية وإعادة نشره المنشورات المسيئة لكندا التي يضعها ترامب على على منصة ''تروث سوشال'' (Truth Social) للتواصل التي تخصّ مجموعةً يملك معظم أسهمها.

منظمة CIJA الصهيونية تضغط من أجل توسيع نطاق الأسباب الموجبة لإسقاط الجنسية الكندية والتي تمس مؤيدي فلسطين, فيما تتغاضى عن عشرات اليهود الكنديين الذين يخدموا في قوات الاحتلال وارتكبوا جرائم حرب في غزة

يمارس «مركز إسرائيل والشؤون اليهودية» (CIJA) -وهو أحد أكثر جماعات الضغط الصهيونية المؤيدة لإسرائيل نفوذاً في كندا- ضغوطاً على الحكومة الفيدرالية لتوسيع نطاق الأسباب التي يمكن بموجبها إسقاط الجنسية الكندية.

ووفقاً للبيانات المسجلة في السجل الفيدرالي لجماعات الضغط، فقد تواصل المركز مع كل من وزير السلامة العامة غاري أناناسانغاري، ومدير جهاز الاستخبارات الأمنية الكندي (CSIS) دان روجرز، وعضو البرلمان عن حزب المحافظين شوفالوي ماجومدار، وذلك في الفترة ما بين شهري مارس ويوليو.

وتشير هذه البيانات إلى أن المركز قد عبّر عن :مواصلة دعم إجراءات إسقاط الجنسية في الحالات المتعلقة بجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإرهاب، والتحريض الشديد على الكراهية؛ وتشديد إجراءات التدقيق لمنع دخول الأفراد الذين يشكلون تهديداً أمنياً أو لديهم صلات بمنظمات متطرفة أو إرهابية وحرمانهم من الجنسية؛ وترحيل الأفراد الموجودين بالفعل في كندا ممن حصلوا على وضع قانوني بناءً على بيانات كاذبة؛ واستحداث مسار سريع لترحيل الأفراد المصنفين «عاليي الخطورة» والمرتبطين بمنظمات متطرفة أجنبية؛ وتسريع عمليات ترحيل المدانين بجرائم عنف؛ وفرض تبعات تتعلق بالهجرة -بشكل مستقل- على من يعبرون عن تأييدهم لكيانات إرهابية مدرجة في القوائم المحظورة، حتى في غياب إدانات جنائية. والتي بغالبها تخص مؤيدين لفلسطين . منظمة سيجا تناست اضافة الاشخاص الذين يخدمون في قوات الاحتلال من الجالية اليهودية والذين ارتكبوا جرائم حرب في غزة والضفة ولبنان ويحملون الجنسية الكندية

ويرى خبراء أن مطالب CIJA قد تنطوي على تداعيات مقلقة بالنسبة لحقوق المواطنين الكنديين المجنّسين، ولا سيما المنتمين إلى المجتمعات المسلمة وتلك التي تتعرض للتمييز العرقي.

وفي حديثها لصحيفة «ذا مابل»، أشارت جومان الأسمر -وهي محامية متخصصة في قضايا الهجرة في إدمونتون- إلى أن سجلات الضغط الخاصة بـ CIJA تتضمن دعوات لاتخاذ تدابير تتجاوز ما نص عليه كل من مشروع القانون C-٢٤ وقانون الجنسية الحالي.

وأوضحت الأسمر عبر البريد الإلكتروني قائلة: «تسعى المنظمة لإضافة سبب جديد لإسقاط الجنسية يندرج تحت فئة «الترويج المتطرف للكراهية»، وهي مصطلحات غامضة ومتغيرة باستمرار».

وأضافت: «على الرغم من أن المحكمة العليا قد حصرت تعريف الكراهية في مفاهيم «الاحتقار الشديد» و«التشهير التحقيري» (أو الحط من القدر)... إلا أن الأمر يظل مثيراً للجدل عندما تمارس السلطات سلطتها التقديرية لتصنيف أفعال معينة على أنها جرائم كراهية أو غير ذلك».

كما لفتت الأسمر الانتباه إلى مقترح CIJA القاضي بحرمان الأفراد الذين «لديهم صلات بمنظمات متطرفة أو إرهابية» من الحصول على الجنسية أو دخول كندا.

بموجب قانون الجنسية، يمكن إسقاط الجنسية عن الكنديين المتجنسين إذا حصلوا عليها عن طريق الاحتيال أو تقديم بيانات كاذبة، بما في ذلك «إخفاء وقائع جوهرية» تتعلق بإدانات جنائية سابقة أو صلات بمنظمات إرهابية.

في عام ٢٠١٤، أقرت حكومة المحافظين بقيادة ستيفن هاربر مشروع القانون «سي-٢٤» (C-٢٤)، الذي منح الحكومة صلاحية إسقاط الجنسية عن الكنديين المتجنسين المدانين بجرائم الخيانة أو الإرهاب أو التجسس، والذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد محددة جراء تلك الجرائم بعد حصولهم على الجنسية.

وفي ذلك الوقت، رأى منتقدو مشروع القانون أنه يخلق مستويين للمواطنة الكندية؛ إذ يتمتع المواطنون المولودون في كندا بحماية قانونية أقوى مقارنة بأولئك الذين حصلوا على الجنسية عن طريق التجنس. وقد بادرت جماعات معنية بالحقوق والحريات المدنية إلى الطعن دستورياً في هذه التعديلات عام ٢٠١٥.

وفي عام ٢٠١٧، ألغت حكومة الليبراليين بقيادة جاستن ترودو الأحكام الموسعة التي أقرها هاربر بشأن إسقاط الجنسية من قانون الجنسية.

ليس من الواضح ما إذا كانت منظمة CIJA ترغب في أن تعود الحكومة إلى سياسة إسقاط الجنسية بسبب مخالفات ارتُكبت بعد التجنيس. ومع ذلك، فإن القانون الحالي ومشروع القانون C-٢٤ (الذي طرحه هاربر سابقاً) لم يسمحا بإسقاط الجنسية لمجرد «الترويج المتطرف للكراهية»، وهو المطلب الذي ورد في سجلات الضغط التي أعدتها المنظمة.

وحسب المحامية الاسمر فان أن تصنيف الحكومة للمنظمات الإرهابية يمثل إشكالية بحد ذاته؛ لأنه «يعتمد بشكل كبير على القرارات السياسية، والعلاقات الدبلوماسية الخارجية لكندا، وأطر إدراج غامضة تتضمن تعريفات فضفاضة للغاية وتستند إلى 'أدلة سرية' مصنفة، فضلاً عن غياب آليات كافية للطعن في قرارات الإدراج والحصول على الإنصاف».

وأشارت الأسمر إلى أن الحكومة الكندية قامت مؤخراً بإزالة «هيئة تحرير الشام» (HTS) -وهي فصيل تابع لتنظيم القاعدة- من قائمة المنظمات الإرهابية، وذلك بعد استيلاء الجماعة على السلطة في سوريا في ديسمبر ٢٠٢٤.

كما سلطت الضوء على المخاوف المتعلقة بما قد يشكل المعيار القانوني لـ «إبداء الدعم» لمنظمة إرهابية؛ إذ قد يخضع هذا الأمر لضغوط سياسية تمارسها منظمات «تسعى لإسكات حرية التعبير لدى الكنديين الذين تختلف معهم في الرأي، أو أولئك الذين يمارسون حقهم المشروع في انتقاد القرارات والأحداث السياسية والاحتجاج عليها».

واعتبرت الأسمر أن مقترح منظمة CIJA بفرض «عواقب تتعلق بالهجرة بشكل مستقل» -حتى في غياب إدانات جنائية- يثير قلقاً خاصاً.

وقالت: «إن مقترحاً كهذا يتعارض تماماً مع القيم الجوهرية لديمقراطيتنا الليبرالية، والمتمثلة في الإجراءات القانونية الواجبة، والعدالة الإجرائية، وسيادة القانون»

من يقف خلف مهاجمة منزل النائبة المسلمة سلمى زاهد في سكاربو ومن له مصلحة في ذلك ؟

ما هي مصلحة هذا الشخص بمهاجمة بيت النائبة زاهد رئيسة مجموعة الصداقة مع فلسطين في البرلمان الكندي لولا انه مدفوع له من قبل الصهاينة؟

فقد أعلنت شرطة تورونتو توقيف شاب يبلغ ٢٤ عاماً Roshvin Crofton،على خلفية حريق متعمد استهدف سيارات متوقفة أمام منزل النائبة الليبرالية سلمى زاهد في سكاربورو في ٢٧ اغسطس ، فيما لا يزال التحقيق مستمراً لتحديد هوية مشتبه به ثانٍ.

ورحبت زاهد بالتوقيف وشكرت الشرطة، لكنها شددت على أنه لا توجد حتى الآن معلومات معلنة بشأن الدافع، وقالت إنها ستنتظر نتائج التحقيق قبل الإدلاء بمزيد من التعليقات. قبل الكشف عن المنفذ حاولت المنظمات الصهيونية الترويج بان منفذ العمل الارهابي من انصار حركة حماس في تورونتو وذلك لابعاد الشبهات عن نفسها .

الصمت الصهيوني إزاء حادثة إضرام النار في منزل النائب الكندية المسلمة سلمى زاهد يبعث برسالة قوية, فلو أُضرمت النيران في سيارة النائب اليهودي أنتوني هاوسفاذر Anthony Housefather، هل كان سيتم ربط الحادثة بفلسطين ومعاداة السامية؟

ولماذا يُتعامل بشكل مختلف مع أعمال العنف الصهيونية المؤكدة أو المحتملة؟ وهل ينبغي علينا أيضاً توجيه أصابع الاتهام إلى المحرضين عليها؟

وقد أعرب رئيس الوزراء وزعماء أحزاب المعارضة الرئيسية، إلى جانب العديد من المنظمات الإسلامية، عن تضامنهم مع زاهد. ولكن اللافت للنظر هو التزام كل من «مركز إسرائيل والشؤون اليهودية» (CIJA)، ومنظمة «بناي بريث» (B'nai Brith)، و«مركز أصدقاء سيمون فيزنتال» Friends of Simon Wiesenthal Center , الصمتَ حيال حادثة الحرق العمد هذه التي يُرجح أنها مدفوعة بالكراهية. وينطبق الأمر ذاته على زميلها النائب اليهودي في الحزب الليبرالي، أنتوني هاوسفاذر، المعروف بتبنيه أفكاراً يهودية متطرفة قائمة على التفوق العرقي.

وفي الواقع، لم يصدر أي تعليق حول هذه المسألة من جانب أي منظمة يهودية صهيونية رئيسية.

يأتي حادث إضرام النار في منزل أول نائبة محجبة في البرلمان الكندي -والتي عُرفت بكونها أشد أصوات حزبها انتقاداً لجرائم الإبادة الجماعية ونظام الفصل العنصري (الأبارتايد) الذي تمارسه إسرائيل- في أعقاب اعتداء ارتكبه صهيوني يهودي خلال مسيرة تضامنية مع فلسطين في مونتريال. حيث قام «روبرت مويسيكو»Robert Moisecu بدفع كاميرا بقوة نحو وجه أحد المصورين، وصرخ بعبارات مسيئة، وأطلق تهديدات بالقتل ضد شخص عربي أثناء مسيرةٍ مؤيدة لفلسطين يوم الاثنين. وقد تكشفت معلومات إضافية حول حجم السجل الإجرامي لهذا الجندي الإسرائيلي السابق؛ إذ ضُبط «مويسيكو» وهو يسرق مطعماً في العام الماضي، كما تسبب في عام ٢٠١٥ بمقتل سائح بريطاني في تل أبيب إثر تعاطيه جرعة قاتلة من عقار «الفنتانيل».

وفي منشور اتسم بالعنف والعنصرية على منصة «Substack»، تباهى «مويسيكو» بأفعاله التي ارتكبها يوم الاثنين، معترفاً بالقول: «نعم... لقد كنت إنساناً فظيعاً. لقد قتلتُ... وسرقتُ... واعتديتُ... وتعاطيتُ المخدرات... ودخنتُ... ومارستُ الجنس وشربتُ الكحول طوال حياتي... فلكل شخص غرائبه وخصاله. وسواء صدقتم ذلك أم لا... فقد تغيرتُ».

في مقال بعنوان «يهود سيئون مثلي... لن يصمتوا»، يُطلق مويسيكو تهديدات متكررة ويختتم قائلاً: «نحن في حالة حرب. نحن مقاتلون فاعلون سواء أدركتم ذلك أم لا. قال تروتسكي ذات مرة: «قد لا تكون مهتمًا بالحرب، لكن الحرب قد تكون مهتمة بك».

تسلحوا أيها الأوغاد!».

وفي أسفل تعليق يشير فيه الى الناشط المعادي للصهيونية YVES ENGLER «ربما من الأفضل أن أستغل ميلي الفطري لحل النزاعات بالقوة في الدفاع عن الحضارة الغربية»، ينشر مويسيكو منشورين يحملان اسم يفيز بشكل بارز، ومنشورًا آخر بصورة للصحفية سميرة محيي الدين من تورنتو.

من المرجح أن عوامل مثل المنظمات اليهودية المحلية، والخدمة القتالية في صفوف قوات الاحتلال الإسرائيلي (IOF)، وإقامة العائلة في مستوطنة إسرائيلية غير قانونية، قد ساهمت في تطرف «مويسيكو». وبشكل أكثر تحديدا، وقبل ثلاثة أيام من تصويت مجلس مدينة مونتريال، نشر نيل أوبرمان -وهو مرشح سابق عن حزب المحافظين- مقطع فيديو دعا فيه الصهاينة شخص غرائبه وخصاله. وسواء صدقتم ذلك إلى «النزول إلى هناك... [لإظهار] أننا نرفض اعتلالكم، ونرفض مرضكم». كما أضاف ناشط صهيوني بارز في مونتريال -يُعرف بنشاطه في استخدام القضاء كسلاح (lawfare)- بلهجة غاضبة: «استعيدوا مدينتنا، استعيدوا مقاطعتنا، استعيدوا بلادنا، واستعيدوا كرامتكم».

هل أثرت كلمات أوبرمان في «مويسيكو»؟ وبالمثل، هل تأثر الشخص المسؤول عن إضرام النار في منزل «زيد» بالخطاب العنيف الصادر عن «قوة الدفاع اليهودية» (Jewish Defence Force) التي تشكلت حديثاً؟ فقد قام مائير واينستين -الرئيس السابق لـ «رابطة الدفاع اليهودية» (Jewish Defence League) ذات التوجهات الفاشية- مؤخراً بتأسيس منظمة في تورونتو تحمل اسماً مشابهاً لاسم «قوات الدفاع الإسرائيلية» (Israeli Defence Force) المتورطة في الإبادة الجماعية.

مطلوب موزعين بالعموله في كل مكان

الفاشية الاسرائيلية تعمل على محو الوجود الفلسطيني

قال مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان «بتسيلم» في تقرير شامل صدر الاثنين، إن إسرائيل تعمل على محو الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية.

وجاء في التقرير الذي استند الى نحو ألفي إفادة، وإلى فحص وثائق ومعطيات رسمية وتشريعات وقرارات حكومية وتقارير: «يجري في الضفة الغربية عدوان إسرائيلي واسع النطاق، يفكك بوتيرة متسارعة ومنهجية مجمل أسس الوجود الفلسطيني».

وأضاف التقرير أن هذه السياسة بدأت منذ تشكيل الحكومة في نهاية عام ٢٠٢٢، وتصاعدت بصورة أشد بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، على نحو «الإضرار بجميع مجالات حياة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، مئات الأعمال الروتينية التي تشكل الحياة اليومية، ومنها القدرة على الوصول إلى مكان العمل، وأخذ الأطفال إلى المدرسة، والدراسة في الجامعة، والحصول على علاج طبي، والالتقاء بأفراد العائلة والمعارف أو فلاحة الأرض».

وأضاف: «وفوق كل ذلك، يخيم الخطر الدائم على الحياة والسلامة الجسدية. ففي أي لحظة قد يجد الفلسطيني نفسه عرضة لعنف الجنود ومليشيات المستوطنين المسلحة أو للاعتقال والسجن أو للتنكيل والإذلال، وأحياناً لفقدان حياته».

ويكشف الفحص الذي أجراه «بتسيلم» أن ممارسات إسرائيل في الضفة الغربية تشكل «جزءاً من آلية محو شاملة»، معرفاً المحو بأنه «مس متواصل بالشروط المادية والاجتماعية والسياسية التي تتيح الوجود الفلسطيني الجماعي – الأرض، المؤسسات، اللغة، الثقافة، الروابط الاجتماعية، القيادة، الذاكرة والتاريخ المشترك وكذلك بإمكانية تخيل مستقبل مشترك وتحقيقه».

ولفت التقرير إلى أن مشروع المحو الذي تشنه إسرائيل في الضفة الغربية «يعمل على إعادة تنظيم الحيز وشروط الحياة فيه بحيث تصبح السيطرة الإسرائيلية والوجود اليهودي متواصلين ومماسسين ودائمين، فيما يصبح الوجود الفلسطيني مجزأ وهشاً وتابعاً».

وحدد التقرير ٥ محاور تطبق إسرائيل من خلالها آلية المحو وهي، العنف وبث الرعب، وتقييد الحركة، والخنق الاقتصادي، والتدمير الاجتماعي والسياسي، والتطهير العرقي والاستيلاء على الحيز».

واعتبر «بتسيلم» في تقريره أن «العنف يشكل وسيلة الإكراه المركزية التي تتيح عمل الآلية كلها».

وأضاف أنه «لا يمكن فهم الواقع الحالي في الضفة الغربية من دون فحص الجذور الأيديولوجية والأسس النظامية التي تستند إليها آلية المحو»، مستنداً إلى تفسير مصطلح «منطق المحو»، الذي صاغه المؤرخ باتريك وولف، مشيراً إلى أنه «يبين كيفية عمل المشروع الاستعماري-الاستيطاني من أجل تقليص الوجود للجماعة الأصلية المرتبطة بالحيز وتفكيكه وازالته من خلال عمليات تضعف الوجود الأصلي في الحيز، مثل القتل والتهجير والترحيل إلى مناطق محدودة ومجزأة».

ورصد التقرير آليات «قانونية وتخطيطية واقتصادية ومكانية» لتحقيق الهدف، مثل «منع عودة اللاجئين، وسلب الأرض، وتفتيت التجمعات، والسيطرة على الحركة، والمس بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية».

المشروع الصهيوني الإسرائيلي

وقال تقرير المركز إن المشروع الصهيوني-الإسرائيلي يحمل السمات المركزية للاستعمار الاستيطاني خاصة «ترسيخ سيادة يهودية في حيز تعيش فيه جماعة فلسطينية أصلية، من خلال الإزاحة والتهجير والسلب والتفتيت وإضعاف الوجود الفلسطيني».

الفصل العنصري

ورصد المركز نظامين في الضفة الغربية، واحد لليهود والثاني للفلسطينيين حيث «اليهود الذين يعيشون في المستوطنات يخضعون للقانون المدني الإسرائيلي ويتمتعون بحقوق سياسية كاملة وبخدمات الدولة وحمايتها؛ أما الفلسطينيون الذين يعيشون في الحيز نفسه فيخضعون للحكم والقانون العسكريين، ولا يستطيعون المشاركة في تحديد السياسات والقوانين التي تتحكم في كل جانب من جوانب حياتهم».

وأضاف: «تنتقل الأراضي والموارد إلى السيطرة اليهودية؛ وتتوسع المستوطنات والبؤر والمزارع الاستيطانية؛ وتعمل منظومات القانون والتخطيط والبنى التحتية والميزانيات على ترسيخ حضور يهودي متواصل ودائم».

وأشار «بتسيلم» إلى أن «العمليتين ترتبطان إحداهما بالأخرى: تفكيك الوجود الفلسطيني يتيح توسيع السيطرة اليهودية، وتوسيعها يرسخ ويعمق الإزاحة والتفكيك».

بعد السابع من أكتوبر

وقال التقرير إن مشروع المحو ليس جديداً، لكنه تسارع واشتد منذ تشكيل الحكومة في نهاية عام ٢٠٢٢، وبصورة خاصة منذ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث «نقلت صلاحيات وميزانيات وقوة سياسية إلى جهات ملتزمة بتوسيع الاستيطان والضم وإزاحة الفلسطينيين؛ وضخت الموارد إلى المستوطنات والبؤر والمزارع الاستيطانية؛ وتعزز الترابط بين مؤسسات الدولة والجيش وحركة الاستيطان ومليشيات المستوطنين وأصبح مشروع المحو أكثر علنية».

خطة سموتريتش

وذكر «بتسيلم» في التقرير أن خطة الحسم التي نشرها وزير المالية زعيم حزب الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش عام ٢٠١٧ «تشكل وثيقة مفتاحية لفهم الواقع الحالي لأنها تصوغ منطق المحو علناً وتربط بين أيديولوجيا استعمارية-استيطانية وبين خطة عمل سياسية».

وقال إن الخطة تضع أمام الفلسطينيين ثلاثة خيارات: العيش تحت التفوق اليهودي إلى جانب التخلي عن مطالبهم السياسية، أو الرحيل، أو القمع بالقوة في حال المقاومة».

الإبادة في غزة

ووصف التقرير الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بأنها «إبادة»، وقال: «يتزامن التصعيد في الضفة مع الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. في غزة، يتحقق منطق المحو في أقصى أشكاله؛ أما في الضفة الغربية فيتحقق بأشكال أخرى، من خلال المحاور الخمسة الموصوفة في التقرير».

وأضاف: «ليست الساحتان منفصلتين إحداهما عن الأخرى. فقد وسع تطبيع القتل والتدمير الهائلين اللذين تزرعهما إسرائيل في قطاع غزة بصورة دراماتيكية حدود العنف الذي ينظر إليه على أنه مشروع ويستخدمه النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين».

مليشيات المستوطنين

وقال «بتسيلم» إن مليشيات المستوطنين المسلحة تهاجم القرى وتجمعات الرعاة والأراضي الزراعية ومناطق الرعي باستخدام أسلحة ومركبات للمناطق الوعرة حصلت عليها من الدولة. وفي كثير من الأحيان يكون الجيش حاضراً ولا يمنع العنف، بل يشارك فيه بصورة فاعلة».

وأشار إلى أن إسرائيل عملت منذ أكتوبر ٢٠٢٣، على تجنيد آلاف المستوطنين للخدمة في مناطق سكنهم ضمن كتائب الدفاع الإقليمي، وانضم آلاف آخرون إلى فرق التأهب في المستوطنات والبؤر الاستيطانية. فلسطينياً في السجون الإسرائيلية.

على صعيد متصل كشفت وثيقة مسربة حصلت عليها قناة "كان" العبرية،عن تعهد قدمه "مجلس السلام" لإسرائيل بالعمل على البحث عن دول في مختلف أنحاء العالم لاستقبال أعداد من المرضى والطلاب المتواجدين في قطاع غزة .

وبحسب ما أوردته القناة العبرية، يُقرأ هذا التعهد الصادر عن المجلس كنوع من التعويض الفعلي عقب تراجع فرص تطبيق طرح "التهجير القسري" لسكان القطاع، وهو المخطط الذي سبق وأن طُرح علناً في بداية الحرب.

فضائح عائلة المجرم البلطجي نتنياهو:

سارة تصرخ عليه, وابنه ضربه وغادر لامريكا, ونتنياهوساقط اخلاقيا ولا يدفع حساب المطاعم

ما زالت عائلة رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، تتورّط في الفضائح، فبعد الضجّة التي أثارتها الأسبوع الماضي، سارة، زوجة نتنياهو، وهي تصرخ أمام الجمهور على زوجها وفريقه، عادت العائلة للمشاكسة" مرّةً أخرى والواجهة بسبب صورةٍ نشرها نجل نتنياهو الأكبر، يائير (٣٤ عامًا)، والتي وصفتها صحيفة (هآرتس) العبريّة بأنّها جعلت من يائير نجمًا في أفلامٍ إباحيّةٍ، على حدّ تعبيرها. ويواجه يائير انتقاداتٍ كثيرة بسبب غيابه المستمر عن إسرائيل، وخاصة خلال فترة الحرب، قبل أنْ يعود إليها بعد ٧ أشهر من التواجد في الخارج، ومن ثمّ عاد إلى الولايات المُتحدّة، وزعم محاميه مؤخرًا أنّ إقامته في الخارج كانت بسبب "الاضطهاد"،حسب الرئيس السابق لفريق أمن رئيس الوزراء نتنياهو، عامي درور، فان نجل نتنياهو يائير اعتدى على والده ما دفعه لإجباره على مغادرة إسرائيل والسفر إلى ميامي الأمريكيّة. وتحدث درور في حوارٍ ضمن (بودكاست) نشره موقع صحيفة (معاريف) العبريّة، عن سنوات عمله إلى جانب نتنياهو، وعن سلسلة من الأحداث غير الاعتيادية والصادمة داخل عائلة نتنياهو، وعلى رأسها ما يتعلق بسارة ويائير نتنياهو.

وقال درور إنّه عمل مع نتنياهو عندما كان رئيسًا للمعارضة وبعدها رئيسًا للوزراء. مشيرًا إلى أنّ نتنياهو لم يكن يومًا شخصًا أخلاقيًا. مؤكّدًا أنّ جميع من عملوا إلى جانبه في وحدة حماية الشخصيات يتفقون في هذا القول معه. وتابع: "نتنياهو كان يذهب إلى المطاعم ولا يدفع الحساب، ويلقي التكاليف على الآخرين، على مساعديه أو حراسه. على المستوى الشخصي، هذا ليس شخصًا ترغب بأن يكون صديقك، ولا شخصًا يمكنك أن تدير له ظهرك".

وسرد درور موقفًا جمعه بنتنياهو قائلًا: "كان هناك مطعم فرنسي في فندق الملك داوود بالقدس. بعد انتخابه بفترة قصيرة، جاء لتناول العشاء مع أحد الوزراء. أغلق المطعم بالكامل من أجلهم، بتكلفة باهظة. في نهاية العشاء، نهض وغادر. سأل مدير المطعم عن الحساب، فقال طاقمه: لا تقلق، سيكون الأمر على ما يرام". ويضيف: "في المرة الثانية، بعد أيام، جاء لتناول العشاء، حضر الحساب ولم يدفع. وفي المرة الثالثة، لحق به أحد الأشخاص، وفي النهاية، على ما أذكر، أحد المساعدين أو أفراد الأمن دفع الحساب من جيبه الخاص". وتطرق درور إلى زوجة نتنياهو وكشف أنها تعاني من هوس السرقة قائلًا: " سارة نتنياهو تعاني من هوس السرقة. رأيت هدايا تختفي، ومناشف تُسرق من الفنادق. الهدايا التي تُمنح لرئيس الوزراء هي ملك للدولة، لا للعائلة. إضافة إلى ذلك، هي شخصية قاسية. نتنياهو حاول دفعها إلى الواجهة، أراد تحويلها إلى هيلاري كلينتون، لكنها ليست هيلاري كلينتون". ويضيف: "في السنوات الأخيرة أصبحت مركز القوة في البيت. هي من أوقفت صفقة الادعاء، لأنّها أرادت البقاء في موقع نفوذ، وكان لديها تصور بأن ابنها يائير سيخلف والده، لأنّها تعتبره الأذكى". كما تحدث عن الخلاف بين نتنياهو ونجله يائير، مؤكّدًا على أنّ مغادرته إلى ميامي كانت قسرية، نتيجة أحداث جرى الحديث عنها إعلاميًا، وأوضح: "يائير نتنياهو اعتدى على والده. لم يكن الأمر ضربة كاراتيه، لكن كان اعتداءً استدعى التدخل، وقد حدث ذلك بالفعل". ولفت درور إلى موقف رئيس الوزراء في تلك الحالة: " كان نتنياهو في البيت يختبئ ويغلق الباب حتى يمر الغضب. من الطبيعي أن يتشاجر الأزواج، لكن أزمة نتنياهو بدأت يوم قرر أنّ الدولة ضده لأنّه شعر أنّها لا تقف إلى جانبه". وأوضح درور، أنّه يتمنى أنْ يُسجن رئيس وزراء الاحتلال، موضحًا: " أتمنى أنْ يُسجن نتنياهو ليس بدافع الانتقام بل بدافع العدالة. في دولةٍ سليمةٍ، رئيس وزراء يتلقى هدايا، ويُعطّل العدالة، يجب أنْ يُسجن".

الهباش يورط السلطة الفلسطينية بتصريحات صادمة عن العملاء..
فهل السلطة متورطة بما يجري بغزة وتدعم العصابات العميلة؟

اشعلت تصريحات كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية حالة كبيرة من الجدل , والتي كان اخرها تصريح مسؤول المخابرات عضو مركزية فتح ماجد فرج والتي يطالب فيها حماس بالاعتذار العلني والرسمي للشعب الفلسطيني على ما ارتكبته في ٧ اكتوبر مؤكدا على ان حماس وقبل ان تعود للمشاركة في الحياة السايسة كفصيل فلسطيني مثل باقي الفصائل ان تعتذر للشعب الفلسطيني عن « الكارثة» التي تسببت بها منذ السابع من اكتوبر. وكان محمود الهباش، مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدينية وقاضي القضاة، قد اطلق تصريحات حول "العصابات العملية" التي تنشط على حدود قطاع غزة، وتقوم بأعمال عربدة واغتيالات واعتداءات على الفلسطينيين بأمر وتوجيه من الجيش الإسرائيلي.

الهباش في تصريحاته لم يحاول فقط الدفاع عن "العصابات العملية" في غزة، بل طالب علنًا رسمي بدمجها وخرطها في المجتمع الفلسطيني، وذلك بحجة تفادي هجماتها وإنهاء هذا الملف الشائك، رغم الجرائم البشعة التي ارتكبتها ولا زالت ترتكبها تلك المجموعات التي خرجت عن "الصف الوطني" وفق مراقبون.

وأثارت تصريحات هباش خلال مقابلة إعلامية موجة من الغضب والانتقادات، على خلفية ما اعتبره مراقبون هجومًا على المنظومة الأمنية في قطاع غزة وتشكيكًا في عمليات المقاومة، إلى جانب دعوته إلى فتح الباب أمام دمج واحتضان مجموعات وتشكيلات مسلحة خارجة عن القانون، قال إنها تتسبب في حالة من الفوضى داخل القطاع.

واعتبرت المقاومة أن هذه المواقف تمثل، وفق توصيفها، "تساوقًا صريحًا" مع مخططات إسرائيلية تهدف إلى إنشاء أذرع موازية في قطاع غزة واستغلال حالة الفوضى لتمرير أجندة الاحتلال.

وأطل الهباش عبر منصة "جسور" الإعلامية، ليوجه هجوماً حاداً ضد أجهزة الأمن بغزة وفصائل المقاومة، بالتزامن مع شرعنته لعصابات وميليشيات العملاء الميدانية والتلميح لإمكانية دمجها مستقبلاً ضمن قيادة وأجهزة السلطة بالضفة.

وجاءت تصريحات الهباش بعيد ساعات قليلة من إقدام قوة خاصة إسرائيلية على اختطاف الضابط في جهاز الأمن الداخلي بغزة، معين العرابيد، حيث واصل الهباش هجومه على الجهاز المتخصص بمكافحة التجسس وعصابات العملاء، قائلاً: "ما يسمى بالأمن الداخلي في حماس، كانت مهمته بس.. بس مهمته تعذيب الناس وقمع الناس و.. وأحيانا قتل الناس". وفق زعمه.

واتهم الهباش الأجهزة الأمنية في غزة بالوقوف خلف محاولات اغتيال سابقة لقيادات في السلطة، من بينها رئيس السلطة محمود عباس ورئيس حكومته ومخابراته، زاعماً أنه تعرض شخصياً لمحاولة اغتيال مماثلة.

ولم تتوقف تصريحات مستشار الرئيس عباس عند حدود الاستهداف السياسي للأجهزة الأمنية بغزة، وإنما امتدت للتهجم والتهكم على العمليات الفدائية التي ينفذها مقاومون ضد قوات الاحتلال "الإسرائيلي".

وقال الهباش ساخرًا: "أمسك سكينة وأهجم على جندي إسرائيلي مثلاً مدجج بكل أنواع الأسلحة ويطخني.. صرت شهيد؟! لا، أنا في هذه الحالة هذا.. هذا عمل أحمق، ومش جهاد". وفق ما نقلته "شهاب".

الهباش فتح الباب أمام احتضان الميليشيات والمجموعات المسلحة التي تشكلت تحت رعاية الاحتلال في غزة، والمتهمة بتنفيذ جرائم واعتداءات ضد المواطنين، وردًا على سؤال مذيع المنصة حول إمكانية التواصل مع هذه المجموعات، قال الهباش: "في ظواهر كثيرة تنشأ في ظل ظروف غير طبيعية، في نهاية المطاف كلهم فلسطينيون.. ونحن لا نغلق الباب أمام أي فلسطيني، ولا نقطع العلاقة مع أي فلسطيني".

وعند تطرق المحاور للخلفيات السابقة لبعض عناصر تلك المجموعات ارتباطاً بالأجهزة الأمنية، سارع الهباش لتبرير حملهم السلاح خارج القانون بالتساؤل: "قلت لك إنه هدول أولاد الشعب الفلسطيني، وفي ظل الانفلات أنت ما بتلوم حد حمل السلاح عشان يدافع عن نفسه". كما قال.

واختتم الهباش حديثه بالدعوة لإدماج هذه التشكيلات العميلة في مرحلة إعادة ترتيب الأوضاع في القطاع، موضحاً: "وسينخرط -ويجب أن ينخرط- كل الفلسطينيين في مشروع بناء الذات الفلسطينية.. والباب مفتوح والميدان يتسع لكل الجهود، ونحن لا يمكن أن نحجر أو نحظر على أي فلسطيني

مخلص محترم ان يمارس حقه وواجباته".

وتأتي هذه المقابلة عبر المنصة المذكورة لتسلط الضوء على خطورة الخطاب السياسي والإعلامي الصادر عن مسؤولين في السلطة، في وقت تتصاعد فيه التحذيرات الشديدة من أمن المقاومة ومؤسسات القضاء من خطورة التعاطي أو شرعنة المخططات "الإسرائيلية" للعبث بالنسيج المجتمعي والأمني في قطاع غزة.

قوة "رادع" التابعة لأمن المقاومة في غزة، اتهمت الهباش، بالتواصل مع ما وصفته بـ"العصابات العميلة"، معتبرة أن تصريحاته بشأنها تمثل، بحسب البيان، "اعترافًا علنيًا بدعم هذه العصابات الممولة من الاحتلال".

وأكدت أن هذه العصابات مرفوضة من شعب غزة بأجمعه، باعتباره، "الأكثر اكتواءً بنار خيانتها".

وقالت "رادع" في بيان نشرته في قناتها على "تليجرام"، إن لديها "شهادات مسجلة لعدد من عناصر العصابات العميلة"، قالت إنها تؤكد "وجود تواصل بين هباش وكبار العملاء في هذه العصابات"، فضلاً عن "تسهيل تقديم خدمات لهم، من بينها العلاج في مستشفيات رام الله والسماح لهم بشراء شقق سكنية فيها".

وأضافت أن "تقديراتها تشير إلى أن تواصل هباش وشخصيات أمنية أخرى مع العصابات العملية يتم بتوجيه مباشر من الاحتلال، في إطار ما وصفته بمحاولات إغراء بعض الأشخاص للانضمام إلى تلك العصابات".

وجاء في البيان: "نعتبر تورط هباش وامنيين آخرين في التواصل مع العصابات العميلة، وفق ما ورد في هذه الإفادات، جريمة وطنية ووصمة عار لا تُمحى، تستوجب من شرفاء حركة فتح إصدار موقف صريح بهذا الخصوص".

ويبقى التساؤل.. هل ورط الهباش السلطة بهذه التصريحات؟ وهل هناك قنوات تواصل سرية؟ وما مدى الخطر على غزة؟

ونشر ناشطون مؤخرا بوستات تشير الى ان أرملة العميل الراحل ياسر أبو شباب والزوجة الحالية لابن عمه طارق تسببت بحادث سير أثناء قيادتها سيارة مرسيدس من طراز G-Class الفاخرة في رام الله. وكشف ذلك أنها انتقلت للإقامة بشكل دائم في رام الله، فيما أفادت مصادر بأن السلطة الفلسطينية، وتحديدًا محمود الهباش، مستشار الرئيس عباس للشؤون الدينية والإسلامية، قد ساعدها في مساعيها.

وبحسب ما ينشر فان آمنة أبو شباب تمكنت من نقل الأموال التي كانت تعود إلى العميل ياسر أبو شباب إلى مقر إقامتها الجديد في رام الله

وجُمعت هذه الأموال من خلال قيام عصابة أبو شباب بفرض أسعار إضافية على المساعدات الإنسانية المسروقة وبيعها في السوق السوداء، إلى جانب الأموال التي جُمعت خلال عمليات السطو المسلح التي نفذتها المجموعة ضد قوافل الإغاثة والمدنيين

السعودية تواجه "السيناريو الأسوأ" بعد رفض ترامب التدخل ضد أنصار الله

قالت صحيفة "نيويورك تايمز" إن السعودية تواجه "السيناريو الأسوأ" بعد رفض الرئيس الأميركي دونالد ترامب طلبا سعوديا بالتدخل عسكريا في الجولة الجديدة من القتال بين أنصار الله والقوات الحكومية اليمنية المدعومة من الرياض، في وقت تتعرض فيه المملكة لهجمات متكررة تهدد صادراتها النفطية وتزيد الضغوط على اقتصادها.

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسيين سابقين ومحللين أن السعودية تعيش حالة "صدمة استراتيجية" بعدما وجدت نفسها عالقة بصورة متزايدة في خضم الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، في ظل تصاعد الهجمات المدعومة من إيران وفشل جهودها في الحصول على دعم عسكري أميركي لمواجهة أنصار الله. وقال السفير الأميركي السابق لدى السعودية مايكل رانتي إن "السعوديين يشعرون بالإحباط الشديد حاليا، ويمكن القول إن هذا أسوأ سيناريو محتمل بالنسبة لهم"، في وقت لم تحصل فيه الصحيفة على رد من مركز الاتصال الدولي التابع للحكومة السعودية.

وأشارت "نيويورك تايمز" إلى أن أنصار الله شنوا خلال الأسابيع الأخيرة هجمات متكررة على السعودية، ما يهدد قدرتها على تصدير النفط، فيما واجهت المملكة خلال الأسبوعين الماضيين هجمات مدعومة من إيران من الشرق والجنوب والشمال.

وفي أحدث التطورات، سيطر أنصار الله، الذين أعلنوا حصارا على شحنات النفط السعودي عبر البحر الأحمر، على أراض تقع على طريق ملاحي عالمي مهم، وألحقوا هزيمة كبيرة بالقوات المتحالفة مع السعودية في اليمن. وتقول الصحيفة إن هذه التطورات تؤكد الكلفة المتزايدة للحرب الأميركية – الإسرائيلية على إيران بالنسبة لدول المنطقة، بما فيها تلك التي عارضت الحرب أو سعت إلى إنهائها، مشيرة إلى أن السعودية كانت خلال الأشهر الأولى من القتال أقل تعرضا للهجمات الإيرانية مقارنة بجيرانها، قبل أن تتحول إلى هدف رئيسي مع استمرار المواجهة. وبحسب مسؤولين مطلعين على المحادثات، طلب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان من ترامب الأسبوع الماضي اتخاذ إجراء عسكري ضد أنصار الله، إلا أن الرئيس الأميركي رفض الطلب. وأوضح مسؤولون سعوديون ومحللون أن المملكة لا ترغب في خوض مواجهة منفردة مع أنصار الله، خصوصا بعد أن تحولت حملتها العسكرية السابقة ضد الجماعة إلى حرب استمرت نحو عقد من الزمن.

وقال دان شابيرو، المسؤول السابق في شؤون سياسة الشرق الأوسط بوزارة الحرب الأميركية، إن عدم رغبة ترامب في فتح جبهة جديدة "ليس مفاجئا" في ظل مواجهة مفتوحة مع إيران واستنزاف البحرية الأميركية وتراجع مخزون الذخيرة، لكنه وصف الموقف بأنه "مخيب جدا للآمال" بالنسبة للسعوديين.

وكان ترامب قال السبت للصحافيين خلال زيارة إلى أيرلندا إن أنصار الله "اتصلوا بنا وأبدوا عدم رغبتهم في القتال معنا"، مضيفا في إشارة إلى السعودية: "هناك دولة واحدة فقط لا يرضون عنها، وسنعمل على حل هذا الأمر". لكن المسؤول السياسي في حركة أنصار الله محمد البخيتي نفى أن تكون الجماعة قد تواصلت مع ترامب، وقال: "لم نتواصل مع ترامب، ولم نطلب منه عدم مهاجمتنا". وترجح باربرا ليف، مساعدة وزير الخارجية الأميركي السابقة لشؤون الشرق الأدنى، أن تتجه السعودية إلى الدبلوماسية، مؤكدة أنه رغم سنوات من القصف السعودي والأميركي وعمليات الاحتلال ضد أنصار الله، "لم يتوصل أحد إلى حل عسكري" للتعامل معهم.وتعاني القوات الامريكية من نقص هائل في الذخائر ووسائل الدفاع الصاروخية , كما ان الحرب مع ايران مكلفة وانهكت الخزينة الامريكية.

هل تطوي صناديق الاقتراع
الصفحة الأخيرة لكل من عباس ونتنياهو؟

عريب الرنتاوي

على مبعدة أسابيع وأشهر قليلة، سيرتسم خط النهاية للمسيرة السياسية لكل من رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس، ما لم يطرأ، بالطبع، ما ليس في الحسبان، في إقليم اعتاد أن يستيقظ صباح كل يوم على وقع مفاجأة من العيار الثقيل.

في أواخر تشرين الأول/أكتوبر المقبل، ستفتح مراكز الاقتراع أبوابها في «إسرائيل»، في انتخابات تجري، على غير العادة، في موعدها المقرر، وسط تقديرات بأن حظوظ نتنياهو في الفوز مرة أخرى تتراجع باطراد. ويواجه حزبه، «الليكود»، منافسة شديدة من حزب «يشار»، حديث النشأة، فيما يوسع غريمه غادي آيزنكوت الفجوة لمصلحته في بعض الاستطلاعات، بوصفه الشخصية الأكثر ملاءمة لتشكيل حكومة جديدة.

ومن الراجح أن تُسدل الانتخابات الستار على فصل طويل وممتد في الحياة السياسية الإسرائيلية والإقليمية، تصدّره «ملك إسرائيل»، وترك بصماته الثقيلة عليه، ولا سيما في سنوات الحرب الثلاث الأخيرة، إذ تبدلت قواعد اللعبة، واختلفت قواعد الاشتباك، وطرأت تطورات ستجعل «إسرائيل» والإقليم بعدها غير ما كانا عليه قبلها.

نقول من الراجح، ولا نقول من المؤكد؛ أولاً، لأن الرجل أتقن فنون النجاة والبقاء، وثانياً، لأن التطورات المتسارعة في الإقليم قد تأتي برياح تشتهيها سفنه، سواء على جبهة الحرب المفتوحة بين الولايات المتحدة وإيران، وهي حرب إسرائيلية في المقام الأول، إن لم يكن الأخير، أو على جبهة الحروب المنخفضة الوتيرة في لبنان وغزة وسوريا، والمرشحة دائماً للانفجار على نطاق واسع إن طرأ جديد.

المعارضة الإسرائيلية وهواجس ما قبل الانتخابات

في «إسرائيل»، تترقب المعارضة بفارغ الصبر لحظة الاقتراع، بيد أنها تتحسب، كما تتحسب عواصم القرار الإقليمي والدولي، لاحتمالات أخرى قد تقلب الطاولة على رؤوس اللاعبين والمراقبين. ومن بين هذه الاحتمالات قيام نتنياهو بتوسيع دائرة حروبه وتصعيدها، وهنا تبدو غزة ولبنان في قلب المهداف.

ومنها أيضاً قيام الرجل والدولة العميقة، التي أعاد تشكيلها وصياغتها على صورته وشاكلة اليمين الأكثر تطرفاً، بالتلاعب بنتائج الانتخابات أو تزويرها، كما يقول بعض رموز المعارضة وقادتها بالفم الملآن. لقد بلغت «الديمقراطية» الإسرائيلية في عهد نتنياهو مستوى من التردي يسمح ببروز مخاوف من هذا النوع، ظلت غائبة عن قاموس السجال الداخلي الإسرائيلي منذ نشأة الكيان. وربما يكون هذا وجهاً جديداً من وجوه التردي التي سمحت لنا، في مقالات سابقة، بأن نقول إن «إسرائيل تتمشرق» تحت زعامة نتنياهو واليمين الديني والقومي الأكثر تطرفاً.

سيغادر نتنياهو المسرح السياسي الإسرائيلي، إما بفعل صناديق الاقتراع، وإما على وقع «مطرقة القضاء»، وربما بفعل الاثنين معا، ولا سيما أن الرجل أخذ يتحول من ذخر إلى عبء على كثير من حلفائه في الولايات المتحدة وأوروبا.

وهذا مكسب كبير، سياسي ومعنوي، لا تقلل من شأنه حقيقة أن أياً من خلفائه لن يكون أفضل منه بالضرورة، لكنه لن يتمتع بقوته ومكانته اللتين اكتسبهما طوال أكثر من أربعة عقود في قلب الحياة السياسية الإسرائيلية والدولية.

ويشمل ذلك الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي وصفه نائبه جي دي فانس بأنه الزعيم الوحيد المتعاطف مع «إسرائيل» وحليفها القوي الأخير، في معرض تحذيره مسؤولين إسرائيليين من مهاجمة مواقف الإدارة الأميركية.

انتخابات «التشريعي»

على المقلب الآخر، يضرب الفلسطينيون بدورهم موعداً، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، مع صناديق الاقتراع، في أول انتخابات تشريعية فلسطينية تُجرى منذ عقدين، وبعد خمسة أعوام من إلغاء آخر موعد لإجرائها بحجج وذرائع بالية، أريد بها إخفاء الخشية من نتائجها والخوف من انفلات عقد السلطة والحكم من بين أيدي فئة متنفذة بالسلطة والقرار، من دون رقيب أو حسيب.

وكان من المفترض أن تتزامن الانتخابات التشريعية مع انتخابات رئاسية، لكن الرئيس محمود عباس آثر الفصل بينهما بفارق زمني قد يصل إلى نحو نصف عام، لأسباب في نفس يعقوب، ويعقوب هنا هو الرئيس بعينه.

وفي ظني أن من بين هذه الأسباب:

أولاً، خشيته من خسارة الانتخابات، على الرغم من جهوده المضنية لـ«هندستها» وضمان نتائجها قبل انعقادها. فإذا جرت الانتخابات متزامنة، فقد يخسر الموقعين الرئاسي والتنفيذي والتشريعي معاً، أما في حال الفصل بينهما، فقد يخسر الانتخابات التشريعية، ويبقى الرئاسية معلقة على شتى الاحتمالات.

ثانياً، رغبته في إعداد بديل لخوض غمار الاستحقاق الرئاسي، إذ لا يُعقل، وفق الحسابات كلها، أن يعاود ترشيح نفسه، وهو الذي سيكون قد دشّن العقد العاشر من عمره المديد. ويريد لهذا المرشح البديل أن يكون من قماشته السياسية، في حال تعذّر أن يكون من صلبه ويحمل جيناته الوراثية.

بين المقاطعة والمشاركة

يقترب الاستحقاق الانتخابي بسرعة، فيما «الرفاق حائرون»، ويتساءلون عما يتعين عليهم فعله. فهناك فريق يدعو إلى المقاطعة، على قاعدة أنها انتخابات تجري في إطار «إعادة هندسة» النظام السياسي الفلسطيني ليتكيف مع مخرجات الحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية.

وهناك فريق يدعو إلى المشاركة ضمن جبهة عريضة وواسعة من القوى والشخصيات والفصائل والحراكات، بهدف استحداث التغيير من داخل النظام. وهناك فريق ثالث لا يزال يراوح بين خياري المقاطعة والمشاركة، ويؤثر الصمت والانتظار.

ولا شيء مؤكداً حتى الآن سوى الاشتراطات الأميركية - الإسرائيلية المتعلقة بالاستحقاق والمحيطة به، والتي تتلخص أساساً في «منع» قوى المقاومة وأنصارها من خوض غماره، عبر تفخيخ قانون الانتخابات بشروط سياسية تسقط عن الانتخابات نزاهتها وشفافيتها وتكافؤ الفرص التي توفرها للمتنافسين.

وينص القانون الانتخابي المعدّل على التزام المرشحين بالقانون الأساسي، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ودعم برنامجها السياسي والوطني وقرارات «الشرعية الدولية»، وهي شروط أثارت انتقادات بشأن تأثيرها في مشاركة قوى المقاومة.

وسيُشهر سيف الاغتيالات والاعتقالات فوق رؤوس المرشحين من خارج قماشة السلطة، وربما تكون تلك واحدة «من بركات التنسيق الأمني» المضمرة.

وستُفرض قيود على حرية الحركة والدعاية والحملات الانتخابية، وقد يُمنع سكان القدس من التصويت في مدينتهم المحتلة، كما قد تتأثر مناطق أخرى بإجراءات إسرائيلية انتقائية. ولا نعرف حتى الآن كيف ستُنشر صناديق الاقتراع في قطاع غزة، ووفق أي ظروف وملابسات.

هاجس التدخل في النتائج

يمثل سيناريو التدخل في الانتخابات واللعب بنتائجها هاجساً يجتاح الفلسطينيين، فصائل وشخصيات وحراكات ومبادرات، بمن فيهم «المتمردون» من داخل حركة «فتح» ذاتها، والذين شرع بعضهم في إعداد قوائمه الانتخابية.

ويتعاظم هذا الهاجس مع استسهال إصدار المراسيم الرئاسية، التي يأتي أحدها معارضاً لما سبقه، من دون شرح كافٍ أو تبيان لـ«الأسباب الموجبة». فمن انتخاب مجلس وطني إلى انتخاب مجلس تشريعي، مروراً بتحديد أعداد أعضاء المجلس وتوزيعهم الجغرافي بين الداخل والخارج، تجري القرارات من دون تشاور واسع، ومن قبل حفنة قليلة ممسكة بتلابيب «المقاطعة».

وفي ظني أن الأطراف الدولية «الراعية تقليدياً» لنزاهة الانتخابات وشفافيتها ستضرب صفحاً، هذه المرة، عن أي تجاوزات وانتهاكات، ما دامت تمثل ممراً إجبارياً للحيلولة دون وصول شخصيات وقوى وفصائل غير مرغوب فيها إلى مقاعد المجلس التشريعي.

وستقدم دول عربية عديدة، لا تعرف الانتخابات النزيهة أصلاً، دعمها لإجراءات السلطة، وتثمن «إجراءاتها الإصلاحية».

وفي الأنباء، أو بالأحرى التسريبات التي يجري تداولها، أن مرسوماً رئاسياً جديداً قد يصدر قريباً، يحمل هذه المرة جديداً احترازياً أكثر تحوطاً.

إذ تقول المصادر إن الرئاسة تنوي خفض عدد النواب المنتخبين من ٢٠٠ عضو يمثلون الضفة والقطاع والقدس إلى ١٣٢ عضواً، في عودة إلى العدد المنصوص عليه في القانون الأصلي، على أن يُختار ٦٨ عضواً تكميلياً بالتعيين. ويُضاف هؤلاء، بحسب التسريبات، إلى ١٥٠ عضواً يمثلون الخارج والشتات، فيصبح عدد الأعضاء المعينين في المجلس الوطني المقبل ٢١٨ عضواً من أصل ٣٥٠ عضواً، أي أكثر من ٦٢٪.

غير أن هذه التسريبات تتعارض، حتى الآن، مع القرار بقانون النافذ، الذي حدد عدد أعضاء المجلس التشريعي بـ٢٠٠ عضو، ومع النظام الانتخابي للمجلس الوطني، الذي ينص على تمثيل الأراضي الفلسطينية بـ٢٠٠ عضو، يكون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبون من بينهم.

ولن تجد السلطة والرئاسة صعوبة في تبرير وتسويغ مرسومها الجديد، في حال صدوره، من قبيل القول إن هناك فئات قد تُظلم في تمثيلها، ويتعين استحداث التوازن عبر التعيين. وهناك ذريعة أخرى يمكن استخدامها مشجباً، هي «إعلان المبادئ - أوسلو»، الذي أعطى «إسرائيل» حق التدخل في عدد أعضاء «مجلس الحكم الذاتي الانتقالي» وهيكليته، وهو المجلس الذي أعطاه الفلسطينيون اسم «المجلس التشريعي الفلسطيني».

إذن، هو الإفراط في الاحتراز والتحوط، الذي يشي باستجابة لضغوط خارجية لإجراء «إصلاحات تجميلية» في بنية النظام السياسي الفلسطيني الشائخ، الذي تعتصره أعراض «موت سريري». وهو تماماً مثلما يفعل أشقاؤنا المسيحيون حين يُقدمون على تزيين موتاهم، وإلباسهم أفضل ما لديهم من ثياب، قبل إلقاء نظرة الوداع الأخيرة عليهم ومواراتهم الثرى.

ماذا عن الانتخابات الرئاسية؟

لا نعرف عنها حتى الآن سوى أنها ستُجرى في الربع الأول من العام المقبل. لكن تحديد موعدها النهائي قد ينتظر نتائج انتخابات المجلس التشريعي، ودائماً من باب التحوط والاحتراز. ولا أكاد أتخيل سيناريو يتقدم فيه الرئيس عباس للترشح من جديد، كما لا أكاد أتخيل أن الانتخابات ستُجرى من دونه، وأنه سيسلّم العهدة من بابها إلى محرابها لمن سيأتي من بعده، حتى إن كان من أقرب الناس إليه، وربما باستثناء نجله.

وفوق هذا وذاك، لا أكاد أستبعد تأجيل الانتخابات حتى إشعار آخر، والاكتفاء بتجديد شرعية نصف المؤسسات، وإبقاء النصف الآخر على قدمه. إنها الشق الأصعب من انتخابات «تجديد الشرعيات»، كما توصف تجاوزاً، لكن لا بد مما ليس منه بد.

فالانتخابات التشريعية معضلة لسلطة لا شعبية لها، وقد تأتيها المفاجآت من حيث لا تحتسب، ومن خارج قوائم منافسيها ومجادليها التقليديين من الفصائل والحركات السياسية والمقاومة.

وقد تأتي من داخل حركة «فتح» والمتمردين عليها، أو من العائلات والعشائر وأصحاب رؤوس الأموال. لكن حين يتعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية، تكون المجازفة أصعب وأخطر، ولا سيما في ظل نظام رئاسي شبه مطلق، تكرّس منذ قيام السلطة قبل أكثر من ثلاثة عقود.

مروان البرغوثي في صدارة الحسابات

لا تعطي استطلاعات الرأي العام السلطة ورموزها سوى نسبة محدودة من أصوات الفلسطينيين، وتضع القائد الأسير مروان البرغوثي في صدارة المرشحين الأوفر حظاً. لكن يمكن مرشحين مستقلين يحظون بدرجة أقل من الشعبية أن يخوضوا غمار المنافسة، وأن تتوافر لهم فرص مرتفعة للنجاح، ولا سيما إن تلقوا دعماً مباشراً أو غير مباشر من فصائل وقوى فلسطينية ستحاذر تقديم مرشحين من داخلها.

وفي هذا السياق، تُقرأ إجراءات العزل المشددة المفروضة على الأسير مروان البرغوثي، وما أعلنته عائلته عن إطلاق أحد حراس السجن رصاصة مطاطية عليه داخل زنزانته، في ظل معلومات عن نيته الترشح من داخل السجن لخوض غمار الاستحقاق الرئاسي. وقد نفت مصلحة سجون الاحتلال رواية إطلاق النار عليه.

وفي هذا السياق أيضاً، تُقرأ حملات الشيطنة التي تعرض لها القيادي الفلسطيني مصطفى البرغوثي، الذي سبق أن خاض غمار المنافسة الرئاسية، ويتمتع بقدر من الدعم الشعبي قد لا تحظى به معظم رموز السلطة. وقد تبرز في ساحة المنافسة شخصيات وأسماء من خارج هذه الأطر، ولا سيما حين يصبح الاستحقاق داهماً.

محطة الرئاسة الأخيرة

في مطلق الأحوال، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو وصول قطار الرئاسة الفلسطينية إلى محطته الأخيرة في غضون الأشهر القليلة المقبلة. فبقاء الحال من المحال، ومن الأفضل للرئيس شخصياً وللشعب الفلسطيني إعادة العهدة إلى أصحابها، وترك النتيجة النهائية لصناديق الاقتراع، بدلاً من انتظار «العناية الإلهية».

والخلاصة أنها انتخابات لا تأتي في سياق استنهاض المنظومة السياسية والحركة الوطنية الفلسطينيتين، ولا تنهض شاهداً على تعافيهما، بل تعبيراً عن المأزق، وقد تكون سبباً في تعميقه.

وقد يصح أن يقال شيء مماثل عن الانتخابات الإسرائيلية، مع اختلاف السياق والشروط. لكن التاريخ قد يكتب ذات يوم أن عباس ونتنياهو غادرا المسرح السياسي في توقيت متقارب، بعد سنوات حكم مديدة، وخلفا وراءهما تركات ثقيلة، فيما واقع الصراع مقيم، بل يزداد ضراوة و»صفرية».

ما الذي كان يدور في عقل نتنياهو بتجاهل التحذيرات؟ وماذا دار فيه بعد انهيار مخططاته؟

جمال زقوت

إذا صحت الرواية التي نشرتها «هآرتس» عن الأسابيع الأخيرة التي سبقت السابع من أكتوبر، فإن السؤال لم يعد فقط هل كانت إسرائيل تملك معلومات عن خطر وشيك؟ بل يصبح السؤال الأكثر إلحاحاً ما الذي كان يدور في عقل نتنياهو حين وصلت إليه هذه التحذيرات، وكيف أمكنه ألا يرى فيها ما كان ينبغي أن يشعل الضوء الأحمر؟

الصورة الذهنية طغت على التحذيرات

بحسب التحقيق، لم تكن الإشارات محصورة في معلومة واحدة أو مصدر واحد. كانت هناك تحذيرات من استعدادات القسام، واتصالات غير مباشرة، ونقاشات داخل الأجهزة الأمنية، ثم، وفق الرواية المنشورة، تحذير مباشر من الرئيس الإماراتي محمد بن زايد لنتنياهو قبل نحو عشرة أيام من الهجوم، مفاده أن يحيى السنوار يعد لعملية كبيرة يمكن أن تهز المنطقة وتهدد استقرارها. مكتب نتنياهو ينفي وقوع الاتصال. لكن حتى إذا وضعنا هذه الرواية جانباً، يبقى السؤال قائماً أمام سلسلة التحذيرات الأخرى. إذا افترضنا أن الرواية قريبة من الحقيقة، ويبدو أنها كذلك، فإن البحث عن تفسير لا يبدأ من أن نتنياهو لم يكن يعرف، بل من السؤال: ما الصورة التي كان يحملها عن حماس وجعلته قادراً على استقبال التحذير دون أن يغيّر تقديره للموقف؟

ربما كان منطقه أن حماس مردوعة، ولديها ما تخسره، ومعنية بالحفاظ على حكمها في غزة، وبالحصول على التسهيلات الاقتصادية وتصاريح العمل، وتعرف أن حرباً شاملة ستكلفها أكثر مما تستطيع تحمله. وإذا كانت تستعد لعملية، فمن المرجح أن تكون محدودة، أو جزءاً من لعبة الضغط والمساومة، لا قراراً استراتيجياً لقلب الطاولة. أما الخطر الأكثر قابلية للانفجار، فيمكن أن يكون في الضفة الغربية حيث يتصاعد الاحتكاك وتتوسع قوة المستوطنين. هذه ليست معرفة بما كان يدور فعلاً في رأس نتنياهو، بل محاولة لإعادة بناء منطقه. لكنها تفسر شيئاً أساسياً: ربما لم يتجاهل المعلومات بقدر ما أخضعها لنموذج ذهني كان قد حسمه مسبقاً.

وهنا تكمن إحدى أخطر صور الفشل. فالمشكلة ليست دائماً في غياب المعلومة، بل في وجود نموذج يصبح أقوى من المعلومة نفسها. عندما تكون مقتنعاً بأن خصمك مردوع، فإن التحذير من هجوم كبير يمكن أن يبدو مبالغة، أو محاولة ضغط، أو استعداداً لعملية محدودة يمكن احتواؤها. وكان هذا التصور جزءاً من استراتيجية سياسية أوسع؛ إدارة غزة بدلاً من معالجة قضيتها، شراء الهدوء بالتسهيلات، إبقاء غزة تحت حكم حماس منفصلة عن الضفة، واستخدام الانقسام الفلسطيني لإضعاف المشروع الوطني الفلسطيني، فيما توفر التكنولوجيا والحاجز والتفوق الاستخباري شعوراً بأن المفاجآت الكبرى أصبحت من الماضي.

السنوار لم يصنع صورة حماس.. بل استغل الصورة التي صنعتها إسرائيل

وربما هنا تحديداً نجح السنوار في الخداع. لم يكن عليه أن يصنع لإسرائيل صورة زائفة عن حماس، بقدر ما كان عليه أن يثبت الصورة التي صنعتها إسرائيل عنها. فالتفاوض بدا رغبة في التهدئة، والمطالبة بالتسهيلات أولوية اقتصادية، والحفاظ على حكم غزة دليلاً على الردع. وكلما بدت حماس منشغلة بتفاصيل الحياة اليومية، ازداد استعداد إسرائيل للاعتقاد بأنها لا تستعد لقلب المعادلة.

السابع من أكتوبر يقلب الصورة

لا يمكن الجزم بما كان يفكر فيه السنوار، ولا بما إذا كان قد تصور بدقة حجم وطبيعة الرد الإسرائيلي ومآلاته. لكن يمكن قراءة العملية باعتبارها محاولة لكسر قواعد الصراع، لا مجرد اختراق للجدار. فإذا كان الخصم قد اقتنع بأنك مردوع، وأنك لا تستطيع تحمل كلفة المواجهة، فإن الفعل الاستثنائي يصبح وسيلة لإجباره على إعادة تعريف قدرتك. غير أن كسر المعادلة لا يعني امتلاك البديل. فقد استطاعت حماس أن تفاجئ إسرائيل وتحطم جزءاً كبيراً من صورتها عن نفسها وعن خصمها، لكنها لم تكن تستطيع ضمان شكل الحرب التي ستلي ذلك، ولا حجم أثمانها، ولا مآلاتها السياسية. وهنا تبدأ مسؤولية الطرف الآخر.

حين انهارت المعادلة

السابع من أكتوبر لم يهدم منظومة أمنية فقط، لقد هدم أمام نتنياهو تصوراً سياسياً كاملاً. فقد سقطت فرضية إمكان فصل غزة عن الضفة وإدارة الصراع إلى ما لا نهاية، وعادت القضية الفلسطينية إلى مركز المشهد، وعادت فكرة الدولة الفلسطينية إلى جدول الأعمال الدولي. وما كان نتنياهو يعتقد أنه نجح في إبعاده عن مركز الصراع عاد بقوة أكبر، ولكن عبر بوابة الانهيار الأمني.

ماذا دار في عقل نتنياهو بعد ذلك؟

ربما أدرك أن العودة إلى ما قبل السابع من أكتوبر لم تعد ممكنة، وأن الفشل لم يكن استخبارياً فقط، بل سياسياً واستراتيجياً. وهنا يمكن فهم التحول من استعادة الردع إلى محاولة إعادة تشكيل الواقع الذي أنتج الانهيار. فإذا كان السابع من أكتوبر قد أعاد وصل غزة والضفة في الوعي الفلسطيني والدولي، فإن تدمير غزة، وتهجير سكانها، وتحويل شروط الحياة فيها إلى كارثة إنسانية بلا حدود، يصبح أكثر من أهداف عسكرية. إنه محاولة لإعادة صياغة الجغرافيا السياسية التي انهارت، وربما لمنع أن يتحول انهيار نظرية التفوق، وفصل غزة عن الضفة إلى خطوة باتجاه قيام دولة فلسطينية.

هل دخل نتنياهو الحرب منذ لحظتها الأولى بمخطط مكتمل للإبادة والتهجير؟ ربما يكون ذلك هو الاستنتاج الأولي. لكن ما يمكن قوله بثقة هو أن الفشل الأمني الهائل فتح أمام نتنياهو منطقاً سياسياً جديداً. إذا كان خيار إدارة الصراع قد انهار، فإن الحسم بالقوة الغاشمة بدا وكأنه البديل. وهنا تظهر المفارقة الأخطر. فقد حاول نتنياهو تغطية فشله الاستخباري بفعل عسكري وسياسي، فانتهى إلى إنتاج فشل استراتيجي أكبر.

من استعادة الردع إلى العزلة الدولية

فالحرب التي كان يفترض أن تعيد لإسرائيل «هيبتها وردعها»، ساهمت في إعادة القضية الفلسطينية إلى قلب العالم، وفي تعميق عزلة إسرائيل، وفي تحويل سلوكها في غزة والضفة إلى قضية تواجهها حتى مع بعض حلفائها الغربيين.

الفشل الثاني أخطر من الأول

الفشل الاستخباري أسقط صورة إسرائيل عن نفسها بوصفها دولة لا تُفاجأ ولا تُخترق. أما الفشل السياسي الاستراتيجي، فيبدأ بضرب موقعها الدولي. فاستعادت إسرائيل لقدرتها العسكرية، لم يُمكنها من استعادة الصورة التي كانت تظهر عليها قبل السابع من أكتوبر. وكلما طال أمد الحرب، أصبح على حلفائها أنفسهم أن يواجهوا سؤالاً لم يعد من السهل الالتفاف عليه؛ إلى أي حد يمكن حماية إسرائيل سياسياً ودبلوماسياً بينما تتحول حربها إلى مصدر متزايد للاتهامات بانتهاك فظيع للقانون الدولي، وإلى قضية تفرض على حلفائها اتخاذ مواقف وإجراءات ضد سياساتها التي باتت تشمل اتهامات متزايدة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية؟ وهنا لا يعود السؤال إسرائيلياً فقط. لماذا اندفعت العواصم الغربية، وفي مقدمتها واشنطن، في الأيام الأولى للحرب إلى مستوى من المساندة تجاوز حتى توقعات إسرائيل؟ هل كانت ترى بالفعل أن السابع من أكتوبر يمثل خطراً وجودياً على إسرائيل، كما وصفه قادتها من الحكومة والمعارضة؟ أم أنها رأت أن انهيار الردع الإسرائيلي سيهدد ترتيباً إقليمياً استثمر الغرب فيه لعقود؟ والسؤال الأكثر إزعاجاً؛ كيف أمكن للعالم الغربي الذي خرج من الحرب العالمية الثانية وهو يحمل ذاكرة الإبادة وجرائم الحرب، والذي ساهم في بناء منظومة قانونية دولية لمنع تكرارها، أن يسمح تدريجياً بأن يتحول ما يُسمى «بالخطر الوجودي» إلى مبرر لحرب إبادة جماعية مفتوحة، وتذكر بفظائع الحرب العالمية الثانية؟

مسؤوليات لا تتساوى

وسط ذلك كله، لا يجوز جمع المسؤوليات في ميزان واحد، وإن تشابكت نتائجها. فإسرائيل تتحمل المسؤولية الأولى عن فشلها في قراءة التحذيرات، وعن حرب الابادة الجماعية التي أدت إلى تدمير غزة وتجويع سكانها وتهجيرهم. وتتحمل حماس مسؤولية فشل تقدير ما قد يترتب على السابع من أكتوبر، وإن كان ذلك لا يلغي سياق الاحتلال والحصار . أما السلطة الفلسطينية، فمسؤوليتها سياسية بنيوية، حيث عجز النظام السياسي عن توحيد غزة والضفة في إطار واحد، ثم أدارت ظهرها لمأساة غزة، الأمر الذي أخرجها من ترتيبات ما بعد الحرب.

الفشلان

إذا أردنا اختزال القصة كلها، فإنها ليست قصة تحذير لم يُسمع فقط. إنها قصة فشلين متصلين.

الأول هو فشل الثقة المفرطة وعنجهية القوة، والاستخفاف بالتحذيرات، والاعتقاد بأن حماس مردوعة وأن غزة قابلة للإدارة، وأن التفوق الأمني يجعل المفاجأة الكبرى مستحيلة. والثاني أخطر. فبدلاً من أن يقود انهيار السابع من أكتوبر إلى مراجعة عميقة للاستراتيجية، جرى التعامل معه بالقوة الغاشمة القصوى، في محاولة لاستعادة المعادلة التي انهارت. وهكذا تحولت محاولة تغطية الفشل الاستخباري إلى فشل سياسي واستراتيجي أكبر.

لقد حاول نتنياهو، على ما يبدو، أن يخرج من كماشة الفشل بالقوة. لكنه وجد نفسه أمام كماشة أخرى. فغزة من جهة، والعزلة الدولية من جهة أخرى. وكلما حاول الخروج من الأولى بمزيد من القوة، أحكمت الثانية قبضتها. وهنا تكمن المفارقة التاريخية: السابع من أكتوبر أسقط صورة إسرائيل عن مناعتها الأمنية، لكن الحرب التي تلت ذلك بدأت تسقط شيئاً آخر أكثر عمقاً وهو قدرتها على تسويق وفرض رواياتها وشروطها على العالم.

التاريخ لا يعود إلى الوراء

ما انهار في ذلك اليوم لم يكن جداراً أمنياً فحسب، بل معادلة سياسية كاملة. وكل محاولة لإعادة بنائها بالقوة قد تجعل انهيارها النهائي أقرب. وربما يكون هذا هو السؤال، الذي سيحاكم نتنياهو وإسرائيل لاحقاً، وهو ليس لماذا لم يستمعوا إلى التحذيرات، وإنما لماذا، بعد أن أثبتت الوقائع خطأهم، اختاروا الاستمرار في الطريق ذاته، وكأن المشكلة كانت في الواقع لا في التصور الذي حكم قراءتهم له.

فقد يكون أخطر ما في الفشل ليس أن تخطئ في تقدير خصمك، وإنما أن ترفض، بعد انكشاف الخطأ، اعادة النظر في مسارك.

وهنا تحديداً يصبح السابع من أكتوبر فاصلاً تاريخياً، قبله كانت إسرائيل تعتقد أنها تستطيع إدارة الصراع إلى ما لا نهاية، وبعده بات عليها أن تواجه حقيقة أن الصراع، بكل أثمانه ومخاطره، عاد ليطرح باب الحل السياسي من جديد. أما السؤال الذي لم يُجب عنه بعد، فهو؛ هل ستتعلم إسرائيل من انهيار المعادلة، أم ستواصل محاولة الانتقام منها؟

فيلم "نازا" فجر عاصفة سياسية في اسرائيل

لكشفه جرائم حرب غزة ودعوات لسحب جنسية المخرجين بتهمة الخيانة

يواصل الفيلم الوثائقي الإسرائيلي «نازا» إحداث ارتدادات واسعة داخل إسرائيل وخارجها، عقب الزلزال السياسي والإعلامي الذي فجّره العمل السينمائي الحائز على إحدى جوائز مهرجان البندقية السينمائي الدولي في ظل ما يتضمنه من شهادات لضباط وجنود إسرائيليين حول آليات استهداف المدنيين خلال حرب الإبادة على قطاع غزة. الفيلم عبارة عن شهادات اسرائيلية مهمة للعالم حتى يصدق ما ظل الفلسطينيون ينقلونه طوال سنوات الحرب.

ويعيد الفيلم إلى الواجهة تصريحات سابقة لمسؤولين إسرائيليين استخدمتها جنوب أفريقيا ضمن ملف الدعوى التي قدمتها أمام محكمة العدل الدولية.

ففي ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك يوآف غالانت فرض حصار كامل على قطاع غزة، قائلا «لا كهرباء، لا غذاء، لا ماء، لا وقود. كل شيء مغلق».

وبعد أسابيع، استحضر نتنياهو في خطاب موجه للجنود قصة عمالقة التوراتية، وهم قوم تصفهم التوراة بأنهم من أعداء بني إسرائيل، قائلا: «يجب أن تتذكروا ما فعله عماليق بكم، كما يقول لنا كتابنا المقدس. ونحن نتذكر ذلك بالفعل».

ومع تصاعد أصداء الفيلم عقب فوزه بالجائزة الخاصة للجنة التحكيم في مهرجان البندقية يوم السبت، واستقباله بتصفيق استمر ٢٥ دقيقة خلال عرضه الأول، في مشهد أعاد إلى الأذهان الاحتفاء الذي رافق فيلم «صوت هند رجب» للمخرجة كوثر بن هنية في الدورة السابقة. جيّشت إسرائيل مختلف مؤسساتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية لمواجهة تداعياته، بدءا من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزارات الخارجية والدفاع والداخلية والثقافة، وصولا إلى البعثات الدبلوماسية في الخارج.

هدد وزير الثقافة الإسرائيلي ميكي زوهار، مساء الأحد، بسحب الجنسية من صانعي فيلم "نازا" الذي يوثق جرائم إسرائيل بحق المدنيين في قطاع غزة، بتهمة "الخيانة".

جاء ذلك غداة فوز الفيلم، السبت، بـ"جائزة لجنة التحكيم الخاصة" خلال مهرجان البندقية السينمائي الدولي في إيطاليا بدورته الـ٨٣، وهو فيلم من إخراج الإسرائيليين أوسكار يوفال أبراهام وراشيل سور.

وأبدى زوهار في منشور على منصة شركة "إكس" الأمريكية امتعاضه من فوز الفيلم، قائلا: "فوز الفيلم الحقير 'لا أرض أخرى/ نازا' في مهرجان البندقية أمر مُروّع".

وتابع: "كراهية الذات التي تتأجج في نفوس صانعيه المستعدين للإضرار بوطنهم فقط للحصول على تصفيق معادين للسامية حول العالم، أمر لا يُعقل ويُشكل خيانة للدولة".

و"كارهو الذات" توصيف يطلقه المتشددون في إسرائيل على كل إسرائيلي يبرز مواضع الإجرام والانتهاكات التي ترتكبها السلطات والإسرائيليون بما في ذلك الجيش والحكومة والمستوطنون المتطرفون.

وقال: "هذا بالضبط ما دفعني إلى قيادة الإصلاح المهم في مجال السينما، حتى لا يدفع مواطنو إسرائيل من جيوبهم بعد الآن ثمن الإضرار بجنودنا وبدولتنا"، وفق تعبيره.

وختم قائلا: "بصفتي وزير الثقافة، سأعمل فورًا على سحب الجنسية الإسرائيلية من هؤلاء المبدعين الحقراء بتهمة الخيانة للدولة".

وأقيم السبت حفل توزيع جوائز مهرجان البندقية السينمائي الدولي، أقدم مهرجان سينمائي في العالم، والذي انطلق في ٢ سبتمبر/ أيلول الجاري بجزيرة ليدو في مدينة البندقية.

وحظي الفيلم الوثائقي "نازا"، الذي أنتجته صحيفة "الغارديان" وأخرجه المخرجان الحائزان على جائزة أوسكار يوفال أبراهام وراشيل سور، بإشادة كبيرة من رواد المهرجان خلال عرضه، وصعد أبراهام وسور، وهما إسرائيليان، إلى المنصة لتسلم الجائزة، وشكرا القائمين على المهرجان على التكريم.

وقال أبراهام، الذي حظي بدوره بتصفيق حار لفترة طويلة من الحاضرين في القاعة: "نشكر لجنة التحكيم. كلانا ممتن حقًا لوجودنا هنا".

وأشار أبراهام إلى شن حملة تشويه ضد فيلمهما في إسرائيل، وبذل جهود كبيرة للحيلولة دون رؤية الحقائق، وقال: "الحقيقة هي أنه خلال ١٠ أيام فقط منذ انطلاق هذا المهرجان، قتلت إسرائيل ما لا يقل عن ٦ أطفال فلسطينيين في غزة"

وأضاف أبراهام: "أخبرنا ضباط استخبارات إسرائيليون تحدثنا إليهم بأن هذه المجزرة ليست عرضية، بل ممنهجة، وتستند إلى تصميم متعمد وسياسات قائمة على أعمال قتل وعلى شبطنة الفلسطينيين بالكامل".

وتابع: "أريد أن أوضح هذا الأمر بشكل جلي، هذه الحقائق كانت موثقة ومعروفة منذ اليوم الأول. نحن مدينون بذلك للصحفيين الفلسطينيين. لقد قتلت إسرائيل أكثر من ٢٠٠ صحفي في غزة".

وقال: "بلدنا هو الذي يرتكب هذه الجرائم، ونريد أن يشاهد الأوروبيون الفيلم، ولا سيما هنا في إيطاليا، لأن حكومتكم والحكومة الألمانية تمنعان ممارسة الضغط الذي يمكن أن يضع حدًا لهذا الوضع على إسرائيل".

وأضاف: "نريد أيضًا من الأمريكيين مشاهدة الفيلم، لأن الولايات المتحدة هي الدولة التي تمول الجزء الأكبر من عمليات القتل".

ويشير اسم الفيلم "نازا" إلى اختصار يستخدمه جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية للإشارة إلى عدد المدنيين الذين يُتوقع مقتلهم في غارة جوية.

وروعي في الفيلم استخدام أساليب مختلفة لإجراء المقابلات حفاظا على سلامة المشاركين.

وصُوّر الفيلم سرًا على أسطح المباني في تل ابيب على مدى ٣ سنوات، فيما اخفيت هويات المشاركين وأصواتهم وملامحهم من خلال تعديلات رقمية.

وتحدث المشاركون في الفيلم عن تفاصيل ما وصفوه بـ"النظام السري" والأساليب السرية التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في غزة.

ويتحدث الأشخاص الذين ظهروا في الفيلم بالتفصيل عن أنظمة المراقبة المستخدمة في الهجمات الإسرائيلية، وعن عمليات القصف من مسافات بعيدة.

ووفقًا لما قالوه، يُستخدم الذكاء الاصطناعي في هذه العمليات لتحديد أهداف محتملة لحركة حماس، فيما تُقصف في كثير من الأحيان منازل وشقق مع العلم بوجود عائلات بداخلها.

كما ظهر في الفيلم أفراد من الجيش الإسرائيلي قالوا إنهم شهدوا مباشرة إحراق مناطق سكنية يستخدمها سكان غزة كملاجئ، وقتل أشخاص أثناء توزيع الغذاء.

وذكر الفيلم أن بعض المتحدثين عملوا في وحدة استخبارات سرية وكانوا يتبعون مباشرة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وأسفرت حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، وفق معطيات فلسطينية، عن استشهاد أكثر من ٧٣ ألف فلسطيني وإصابة ما يزيد على ١٧٤ ألفا، إضافة إلى دمار واسع طال البنى التحتية المدنية.

هل يكون ترامب هو من اغتال ابيستين بسبب خطورة المعلومات التي يملكها؟

نشر موقع ديلي بيست الإخباري تقريرا يستند إلى رواية الصحفي مايكل وولف كاتب السيرة الذاتية للرئيس الأمريكي، التي كشف فيها عن أن رجل الأعمال المجرم الراحل جيفري إبستين المدان بجرائم جنسية، كان يخشى ترامب بشدة.

وورد في التقرير أن وولف كتب -في نشرته الإلكترونية المسماة "هاول" على منصة سبستاك- أن إبستين الصديق السابق للرئيس الأمريكي كان يخاف من ترامب، وأنه كان يأخذ طموحاته الرئاسية "على محمل الجد أكثر من أي شخص عرفته".

وأضاف أن رجل الأعمال الراحل "كان يخشى ترامب، وربما كان مرعوبا منه. وعندما فاز ترامب، رأى إبستين أن قواعد اللعبة تغيرت بالنسبة إليه شخصيا".

وبحسب وولف، كان إبستين يعتقد أنه يمتلك معلومات شديدة الخطورة عليه وعلى ترامب في الوقت ذاته، وهي معلومات شجعه وولف على الكشف عنها علنا، لكن الجاني المدان بالجرائم الجنسية رفض ذلك.

وينقل الكاتب عنه قوله: "قد أكون مولعا جنسيا بالأطفال، لكنني لا أرغب في الموت"، في إشارة إلى خوفه المزعوم من عواقب الإفصاح.

وأشار وولف في روايته إلى أن إبستين تحدث معه عن نزاع عقاري نشب بينه وبين ترامب عام ٢٠٠٤، هدده خلاله بكشف مخطط مزعوم لغسل الأموال مرتبط برجل أعمال روسي نافذ.

وبعد ذلك بوقت قصير، باشرت شرطة بالم بيتش بولاية فلوريدا التحقيق مع إبستين على خلفية اتهامات تتعلق بفتيات قاصرات في منزله. ووفقا لوولف، فإن إبستين كان يعتقد أن ترامب لعب دورا في دفع التحقيق إلى الأمام.

وذكر وولف أنه بعد وقت قصير من ظهور القصة في كتابه "الحصار: ترامب تحت القصف"، أخبره إبستين بأن كشف المعلومات كان "خطأ". وبعد شهر، ألقى مكتب التحقيقات الفيدرالي القبض على إبستين أثناء عودته من باريس.

وقال وولف إن مرتكب الجرائم الجنسية كان يعتقد أنه يعرف أكثر مما ينبغي، وإنه "كان يرى نفسه القصة الكامنة وراء الرواية".

وتابع الكاتب: "أعتقد أن إبستين أدرك تماما الوضع الفريد الذي كان فيه: فقد عاش حياة منحرفة، شاركه فيها رئيس الولايات المتحدة"، وفق "الجزيرة".

ومضى إلى القول إن إبستين كان بالنسبة إلى ترامب "رجلا خطيرا"، لكنه أدرك من واقع تجربته الشخصية أن ترامب كان هو الآخر "رجلا خطيرا بالنسبة إليه، بل وبالغ الخطورة" بعد أن أصبح رئيسا للبلاد

مونتريال تقر نسخة معدّلة من الاقتراح المتعلق بغزة

أقرّ مجلس بلدية مونتريال، مساء الاثنين، بأغلبية كبيرة، نسخة معدّلة من الاقتراح المتعلق بغزة، بعدما أزيلت من النص الأصلي الدعوة إلى إدانة ما وُصف بـ«الإبادة الجماعية» و«الفصل العنصري» بحق الفلسطينيين، وكذلك المطالبة بتعليق العلاقات المؤسساتية للمدينة مع إسرائيل.

وأقرت الصيغة النهائية بأغلبية ٥٤ صوتاً مقابل ٦، بعدما وافق المجلس، بنتيجة ٣٨ مقابل ٢٢، على التعديلات التي تقدمت بها إدارة عمدة مونتريال سورايا مارتينيز فيرادا.

المعترضين على التعديل في حزب الغالبية في البلدية هم الذين عملوا طيلة المناقشات السابقة لاسقاط مشروع Projet Montréal بشكل كامل ولم يرضوا بالتعديلات ، كما ان وقوف اعضاء في المجلس البلدي من مختلف التوجهات الى جانب مظلومية الفلسطينيين ساهم في عدم اسقاط حزب Ensemble Montreal لمشروع Projet Montréal، بحيث لم تقتصر المطالبة فقط على الاعضاء المسلمين في المجلس البلدي.

وقد لعبت المنظمات الصهيونية وممثلين عن جاليات في المدينة دورا في الوصول الى التوافق الذي حصل بين الحزبين الرئيسيين .

وتُبدي الصيغة النهائية التضامن مع الفلسطينيين وغيرهم من الضحايا المدنيين، وتدعم المسارات القانونية الدولية، كما تدعو حكومتي كندا وكيبيك إلى اتخاذ إجراءات دبلوماسية وفرض عقوبات.

ودافعت رئيسة البلدية مارتينيز فيرادا عن التعديلات بالقول إن بإمكان مونتريال الاعتراف بالأزمة الإنسانية في غزة من دون إصدار أحكام قانونية من اختصاص المؤسسات الدولية، مضيفة: «لسنا محكمة العدل الدولية، ولسنا المحكمة الجنائية الدولية».

وشددت على مسؤولية البلدية في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، قائلة: «عندما نحكم، نحكم للجميع، وليس لطرف واحد أو مجموعة واحدة أو فقط لمن يرفع صوته أكثر».

في المقابل، رفض حزب Projet Montréal هذا المنطق، مذكّراً بأن المدينة سبق أن اتخذت مواقف من قضايا دولية، بينها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والغزو الروسي لأوكرانيا.

وقالت المستشارة ناتالي غوليه، التي قدمت الاقتراح، متسائلة: «هل يمكن أن نكون انتقائيين في غضبنا؟»، فيما اعتبر المستشار أليكس نوريس أنه «إذا كنا ندين الجرائم ضد الإنسانية عندما ترتكبها روسيا، فعلينا إدانتها عندما ترتكبها إسرائيل أيضاً»، مؤكداً أن القانون الدولي لا يمكن أن يتغير بحسب هوية مرتكب الانتهاكات.

وبعد تعديل الاقتراح، عبّرت غوليه عن «خيبة أمل شديدة»، معتبرة أن مونتريال «هذه المرة لن تكون على الجانب الصحيح من التاريخ».

ليست انتصاراً.. لكنها ليست هزيمة أيضاً

الصيغة التي أقرت «لم تصل بالتأكيد إلى السقف الذي وضعه Projet Montréal في الاقتراح الأصلي»، خصوصاً بعد إسقاط المطالب المتعلقة بتعليق العلاقات المؤسساتية مع الكيان الاسرائيلي، لكنه رأى أن اختزال النتيجة باعتبارها هزيمة كاملة لا يعكس ما تحقق.

وأشار المصدر إلى أن أهمية ما جرى تبدأ من فرض نقاش واسع ومكثف داخل المجلس البلدي حول فلسطين وغزة، ووصول القضية إلى قلب المؤسسة البلدية في أكبر مدن كيبيك.

كما رأى أن إعلان التضامن بصورة واضحة مع الفلسطينيين ومعاناتهم، ودعوة الحكومتين الفدرالية والكيبيكية إلى التحرك الدبلوماسي وفرض عقوبات، تمثل نقاطاً لا ينبغي تجاهلها، حتى وإن أحالت البلدية الجزء الأكبر من المسؤولية السياسية إلى المستويات الحكومية الأعلى.

ولفت المصدر أيضاً إلى أهمية إدانة الإسلاموفوبيا ومعاداة السامية، والتأكيد في النص النهائي على أن اليهود والأشخاص من أصول إسرائيلية في مونتريال لا يتحملون مسؤولية أفعال الحكومة الإسرائيلية، معتبراً أن هذه الصياغة تفصل بين الجاليات الموجودة في المدينة وسياسات الحكومة الإسرائيلية وتتيح بالتالي انتقاد تلك السياسات من دون تحميل أفراد الجالية مسؤوليتها.

لكن المصدر شدد على أن أحد أبرز أهداف الاقتراح الأصلي لم يتحقق، وهو اتخاذ إجراءات على مستوى العلاقات المؤسساتية والمقاطعة.

وختم بالقول إن النتيجة «ليست نصراً بالمستوى الذي كان يطمح إليه مؤيدو الاقتراح الأصلي، لكنها ليست نهاية الطريق أيضاً»، معتبراً أن التحركات المدنية والسياسية لا تحقق جميع أهدافها عادة من المحاولة الأولى، وأن ما حصل يمكن أن يشكل خطوة تُبنى عليها تحركات لاحقة في مونتريال ومدن كندية أخرى.

وتتضمن الصيغة النهائية كذلك دعوات إلى الحوار والتعايش والأمن العام والتفاهم المتبادل بين مكونات مونتريال

تحوّل في المزاج الأمريكي.. لماذا تتراجع إسرائيل وتتقدم فلسطين؟

«أنا أدعم إسرائيل».. عبارة اصبحت نقمة على صاحبها بعد ان كانت في السابق مفتاح النجاح والصعود للقمة. هذا ما حصل مع الكوميدي الأمريكي مناحيم سيلفرشتاين على خشبة أحد مسارح شيكاغو ، فبعدما أعلن دعمه لإسرائيل في اول جمله افتتح بها عرضه الكوميدي ، ليتحوّل المشهد من عرض كوميدي إلى موقف احتجاجي ليغادر عدد كبير من الحاضرين العرض وتركوه أمام مقاعد شاغرة. هذا مثل صغير عن حجم التحولات الجارية في الولايات المتحدة والعالم تجاه الفاشية الاسرائيلية بفعل جرائمها في غزة والمنطقة .

مكانة إسرائيل تتراجع في الرأي العام الأمريكي، في حين يتقدم التعاطف مع الفلسطينيين إلى مستويات غير مسبوقة.. تحوّل لافت ترصده استطلاعات رأي حديثة ، لتكشف عن تغير متسارع في مواقف الناخبين الأمريكيين، امتد إلى داخل الحزب الجمهوري الذي لطالما عُرف بدعمه القوي لإسرائيل.

وأظهر استطلاع جديد أجرته جامعة كوينيبياك أن ٣٨٪ من الناخبين الأمريكيين يؤيدون الفلسطينيين، مقابل ٣٥٪ قالوا إنهم يؤيدون الإسرائيليين، بينما لم يبدِ باقي المشاركين تفضيلا لأي من الطرفين.

وهذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها استطلاعات كوينيبياك المنتظمة عددا أكبر من الأمريكيين المؤيدين للفلسطينيين مقارنة بالإسرائيليين.

وتعزز هذه النتيجة نتائج مماثلة لمعهد غالوب، الذي يتابع مواقف الأمريكيين تجاه الفلسطينيين والإسرائيليين منذ عام ٢٠٠٢، وأظهر في فبراير/شباط الماضي أن ٤١٪ يتعاطفون مع الفلسطينيين مقابل ٣٦٪ مع الإسرائيليين، في أول مرة يتقدم فيها الفلسطينيون على الإسرائيليين في استطلاعات المعهد.

ويمثل هذا التحول تغيرا حادا مقارنة بالفترة التي أعقبت أحداث ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، إذ أظهر استطلاع كوينيبياك آنذاك أن ٥٤٪ من المشاركين يتعاطفون أكثر مع الإسرائيليين، مقابل ٢٤٪ مع الفلسطينيين، وفي الاستطلاع الأخير، قال ١٣٪ إن تعاطفهم يميل أكثر إلى الفلسطينيين، مقارنة بـ٧٪ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣.

تحوّل لافت بين الجمهوريين الشباب

ويظهر جانب من هذا التحول بين الجمهوريين، الذين كانوا تاريخيا أكثر دعما لإسرائيل، فقد أصبح بعض الجمهوريين، لا سيما الأصغر سنا، أكثر انتقادا للدعم الأمريكي لإسرائيل، بالتزامن مع مواقف شخصيات بارزة من حركة «لنجعل أمريكا عظيمة مجددا» (MAGA)، مثل تاكر كارلسون، ومعارضتهم المتزايدة لما يرونه تناقضا بين تعهدات الرئيس دونالد ترمب بالانعزالية واستمراره في تقديم دعم لإسرائيل.

كما أظهرت استطلاعات مركز بيو التي أجريت بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٥ تراجعا كبيرا في الدعم لإسرائيل خلال الحرب في غزة، إذ بات الجمهوريون الشباب، ممن تقل أعمارهم عن ٥٠ عاما، يحملون نظرة سلبية تجاه إسرائيل، بزيادة قدرها ١٥ نقطة مئوية منذ بدء الحرب.

وفي استطلاع كوينيبياك، قال ٤٨٪ من الناخبين الأمريكيين إن الولايات المتحدة تقدم دعما أكبر من اللازم لإسرائيل، بينهم ٥٧٪ من الناخبين المستقلين، وفي المقابل، رأى ٨٪ أن الولايات المتحدة لا تقدم دعما كافيا لإسرائيل، بينما اعتبر ٣٤٪ أن مستوى الدعم الحالي مناسب.

وكانت صحيفة نيويورك تايمز وجامعة سيينا أجرت استطلاعا للرأي في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ أظهر تحولا لافتا في الرأي العام الأمريكي، إذ تجاوزت نسبة المتعاطفين مع الفلسطينيين للمرة الأولى منذ بدء الاستطلاع عام ١٩٩٨ نسبة المتعاطفين مع الإسرائيليين.

إسرائيل تنفق الملايين لتجميل صورتها

وفي سياق الجهود الإسرائيلية لتحسين صورتها في الخارج، أفادت هآرتس في يوليو/تموز الماضي بأن إسرائيل أنفقت نحو ١٠٠ مليون دولار على حملات خارجية تهدف إلى تحسين صورتها والتأثير في الرأي العام بشأن حربها في غزة وإيران.

كما كشفت الصحيفة في يونيو/حزيران الماضي أن الحكومة الإسرائيلية دفعت أكثر من ٤٠ مليون دولار لحملة تستهدف الجمهوريين المسيحيين، أي ثلاثة أضعاف الميزانية التي كانت مخصصة لها في الأصل. وقد أطلقت الحملة في أواخر العام الماضي، قبل أن تتوسع لاحقا مع تركيز رسائلها على محاولة تبرير الحرب في إيران. كما أظهرت وثائق مودعة لدى وزارة العدل الأمريكية أن إسرائيل وقعت عقدا جديدا مع شركة إنتاج في نيويورك لإنتاج حملة سرد قصصي رقمية مؤيدة لإسرائيل، بتكلفة تقارب مليون دولار.

اليمين الأمريكي واللوبي الصهيوني يقودان حملة شيطنة ضد الفائزين المعارضين لإسرائيل :

في العام الماضي وصل زهران ممداني إلى رئاسة نيويورك أكبر مدينة أمريكية، وفازت امرأة مسلمة بمنصب تنفيذي على مستوى ولاية، واقترب مرشح مسلم من آخر سقف لم يُكسر بعد: مجلس الشيوخ.

لا ينتمي الثلاثة إلى أصل واحد أو مسار سياسي واحد، لكنّ انتصاراتهم تطرح سؤالا يتجاوز الأسماء: هل الدين ام مواقفهم وافكارهم وبرامجه التي اوصلتهم؟

انتُخب ممداني في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥ أول عمدة مسلم لنيويورك، وأول أمريكي من أصول جنوب آسيوية ومولود في أفريقيا يتولى المنصب. وفي الليلة نفسها، أصبحت غزالة هاشمي أول امرأة مسلمة تفوز بمنصب على مستوى ولاية، بانتخابها نائبة لحاكم فرجينيا. ثم حسم عبد الرحمن السيد مؤخرا ترشيح الديمقراطيين لمجلس الشيوخ عن ميشيغان. ما يجمع الثلاثة ليس ما يبدو للوهلة الأولى او ما يحاول اليمين واللوبي الصهيوني الترويج له الدين الاسلامي، وانما تشكل كتلة موحدة تتحرك بصوت واحد، وبروز جيل من المرشحين القادرين على بناء تأييد يتجاوز مجتمعهم ولا يخشون المواجهة مع اليمين واللوبي الصهيوني في المطالبة بقطع المساعدات عن إسرائيل الفاشية واخضاعها للعقاب على جرائم الإبادة تضامنا مع فلسطين وبروجون لافكار يسارية تمس حياة الملايين من الأمريكيين المهمشين

وتتولى هذا التمرد المالي النادر جمعيات ومنظمات مؤيدة للحق الفلسطيني او تنتقد آيباك وإسرائيل.

المعادلة التي تحاول الشبكة فرضها بسيطة: إذا كانت AIPAC وحلفاؤها قادرين على ضخ عشرات الملايين من الدولارات لمعاقبة المرشحين الذين يخرجون عن الخط الإسرائيلي، فإن الفلسطينيين والعرب الأمريكيين قادرون أيضًا على بناء ماكينة مالية خاصة بهم تكافيء من يقف معهم، وتحمي حلفاءهم، وتمول المرشحين القادرين على تغيير موازين القوة داخل الحزب الديمقراطي.

ترامب يشترط على السعودية التطبيع مع اسرائيل لتنفيذ اتفاق النووي

يُريد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فيما يبدو، "انتزاع" مُوافقة العربية السعودية على التطبيع، فما إن جرى الإعلان عن التوصل لاتفاق بين واشنطن والرياض، لإقامة برنامج نووي سلمي في السعودية، أعلن الأخير قائمة شروط، تبدو في غالبها صعبةً على التقبّل السعودي.

ترامب أعلنها صراحةً حين ربط المُوافقة على نووي السعودية "دون تخصيب"، وللاستخدامات غير العسكرية، ثم اختتم هذا الإعلان، بشرطه الأكبر والأصعب: بأن نووي المملكة، مشروطٌ تمامًا بانضمام الرياض إلى "الاتفاقيات الإبراهيمية"، التي وصفها بأنها "تحظى بتقدير ونجاح".

وكشفت بالفعل وزارة الطاقة الأميركية، عن توقيع اتفاق للتعاون النووي مع العربية السعودية، يؤسس لشراكة تمتد لعقود في مجال الطاقة النووية السلمية، وبمليارات الدولارات.

"اشتراطات ترامبية"

التساولات عريضة، ومطروحة، حول موقف الرياض من هذه "الاشتراطات الترامبية"، وعلى رأسها قُبولها الإعتراف بإسرائيل، وهي التي وضعت شرطًا يقول إنه لا تطبيع دون "قيام دولة فلسطينية".

وفي نوفمبر/ديسمبر ٢٠٢٣ أظهرت استطلاعات رأي بأن نسبة رفض التطبيع بلغت ٩٦٪، أمّا في عام ٢٠٢٥ فقد أظهرت المتابعات الإحصائية للمعهد أن ٩٩٪ من المستطلعين السعوديين باتوا يرون التطبيع خطوة سلبية.

هذه الاستطلاعات صادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وتغطيات النيويورك تايمز.

المسألة كلها أساسًا، مُعقّدة، ومتشابكة، وربّما تحتاج لسنوات طويلة، وسط مُماطلات أمريكية مُفترضة، بل إن نص الاتفاق يشير إلى أنه "قبل البدء في أي عمليات تخصيب نووي سعودية، سيقوم فريق مشترك أمريكي-سعودي بدراسة مدى مبررات هذه الخطوة وجدواها التجارية، كما سيتولّى الجانب الأمريكي بناء المنشأة دون نقل التكنولوجيا إلى السعودية.

في السعودية، ذكّر السعوديون عبر منصّاتهم التواصلية، بتصريح سابق لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان يعود للعام ٢٠١٨، أكد فيه أن المملكة ستسعى لامتلاك سلاح نووي إذا تمكّنت إيران من الحصول على قنبلة نووية.

رئيس حزب "يسرائيل بيتنا"، أفيغدور ليبرمان، دعا تل أبيب إلى التحرك العاجل لإجهاض هذه الخطة قبل ولادتها، وفي حديث للإذاعة العبرية الرسمية، حذّر ليبرمان من ان الاتفاق النووي المرتقب بين واشنطن والرياض "سيقود في نهاية المطاف إلى حيازة السعوديين سلاحاً نووياً"، مضيفاً: "علينا جميعاً أن ندرك أن البرنامج النووي السعودي سينتهي بفتح سباق تسلح نووي مجنون في الشرق الأوسط" .

هذه الانتقادات الإسرائيلية الحادّة للاتفاق النووي السعودي، جاءت قبل إعلان ترامب قائمة شُروطه لاستكمال الاتفاق، الأمر الذي يُفسّر اندفاعه للتفسير، والشرح، وأن الاتفاق "بدون تخصيب"، وليس "لأغراض عسكرية".

"العربية" تستضيف الرئيس الإسرائيلي

بالتزامن اللافت، بثّت قناة "العربية" الإنجليزية، مُقابلة مع الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، حيث عبّر الأخير عن رغبة إسرائيل الكبيرة في تحقيق السلام وبناء علاقات طبيعية مع السعودية، واصفاً إيّاها بالقائد الرئيسي في العالم الإسلامي، وأن إمكانية التقارب بين الجانبين "حلم" تسعى إسرائيل لتحقيقه.

أيضًا، أبدى هرتسوغ على شاشة قناة "العربية" المحسوبة على سياسات المملكة، تقديره العميق واحترامه لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، مؤكدًا أن تل أبيب تترقّب بحماس أي فرصة لبناء جسور التواصل المباشر.

وتطرّق اللقاء إلى التهديدات الإيرانية في المنطقة، حيث شدّد هرتسوغ على أهمية وجود ردع قوي تقوده الولايات المتحدة ودول المنطقة لمواجهة سياسات طهران وأنشطتها الإقليمية.

مصير العصابات العميلة في غزة كمصير روابط القرى

يرى مسؤولٌ كبيرٌ في جهاز الأمن العَام (الشاباك) أنّ ميليشيات إسرائيل في غزة متورّطة في الجريمة والنهب والثأر، وأنّ جدوى هذه الميليشيات اليوم، بل يتعداه إلى تكلفة تشغيلها في المستقبل. هل تبرر الفائدة قصيرة الأجل غضّ الطرف عن العنف الشديد، مع التغاضي عن المسؤولية الأخلاقية والقانونية للجهة المشغلة؟".

وأكّد أنّه "منذ عام ٢٠٢٥، تشكلت في قطاع غزة شبكة من عدة ميليشياتٍ فلسطينيّةٍ تعارض حماس، وتنشط بشكلٍ رئيسيّ من المناطق الخاضعة لسيطرة الجيشّ الإسرائيلي أو بالقرب من (الخط الأصفر). وتُعدّ (القوات الشعبيّة) أكبر هذه الميليشيات وأبرزها. في حزيران (يونيو) ٢٠٢٥، أكّد نتنياهو أنّ إسرائيل "فعّلت عشائر في غزة تعارض حماس" بناءً على توصيةٍ من الأجهزة الأمنية ولإنقاذ أرواح جنود الجيش الإسرائيليّ. وكان هذا أول اعترافٍ رسميّ بهذه السياسة، وكان (الشاباك) العاملَ الرئيسيّ في إنشائها وتشغيل بعضها والتي تتعاون مع الجيش الإسرائيليّ". واستذكر "تنشط في غزة أربع ميليشياتٍ تتعاون مع إسرائيل. وكشف تحقيق أجرته صحيفة (وول ستريت جورنال) وتقارير إسرائيليّة عن تقديم مساعداتٍ واسعة النطاق للميليشيات، شملت تزويدها بالأسلحة والذخيرة، ونقل معلومات استخباراتية حول مواقع وتحركات عناصر (حماس)، وتوفير الغذاء والمعدات والسجائر، ودفع رواتب المجندين، وإجلاء الجرحى لتلقي العلاج في المستشفيات الإسرائيلية. وتشمل أنشطتها اشتباكاتٍ مع عناصر حماس، واغتيالاتٍ، واعتقالاتٍ، وعمليات اختطاف، بينما توفر الطائرات الإسرائيليّة المسيرة معلوماتٍ استخباراتيّةٍ وغطاءً أمنيًا".

وأردف: "وبعض قادة هذه الجماعات وعناصرها متورطون في الماضي في جرائم وتهريب ونهب مساعدات. ولا يزال تكوينها وتسلسل قيادتها ومدى قدرة إسرائيل على مراقبة أنشطتها غير واضح. ويبلغ عدد عناصرها بضع مئات. ورغم قلة عددهم، تعتبرهم حماس خطرًا بسبب الأسلحة التي يمتلكونها وتعاونهم مع الجيش الإسرائيلي، وتسعى جاهدةً لإلحاق الضرر بهم".

بالمدنيين، والتنصل من مسؤوليتها عن عواقب أفعالهم".

ورأى الباحث "أنّ السؤال لا يقتصر على جدوى هذه الميليشيات اليوم، بل يتعداه إلى تكلفة تشغيلها في المستقبل. هل تبرر الفائدة قصيرة الأجل غضّ الطرف عن العنف الشديد، مع التغاضي عن المسؤولية الأخلاقية والقانونية للجهة المشغلة؟".

وأكّد أنّه "منذ عام ٢٠٢٥، تشكلت في قطاع غزة شبكة من عدة ميليشياتٍ فلسطينيّةٍ تعارض حماس، وتنشط بشكلٍ رئيسيّ من المناطق الخاضعة لسيطرة الجيشّ الإسرائيلي أو بالقرب من (الخط الأصفر). وتُعدّ (القوات الشعبيّة) أكبر هذه الميليشيات وأبرزها. في حزيران (يونيو) ٢٠٢٥، أكّد نتنياهو أنّ إسرائيل "فعّلت عشائر في غزة تعارض حماس" بناءً على توصيةٍ من الأجهزة الأمنية ولإنقاذ أرواح جنود الجيش الإسرائيليّ. وكان هذا أول اعترافٍ رسميّ بهذه السياسة، وكان (الشاباك) العاملَ الرئيسيّ في إنشائها وتشغيل بعضها والتي تتعاون مع الجيش الإسرائيليّ". واستذكر "تنشط في غزة أربع ميليشياتٍ تتعاون مع إسرائيل. وكشف تحقيق أجرته صحيفة (وول ستريت جورنال) وتقارير إسرائيليّة عن تقديم مساعداتٍ واسعة النطاق للميليشيات، شملت تزويدها بالأسلحة والذخيرة، ونقل معلومات استخباراتية حول مواقع وتحركات عناصر (حماس)، وتوفير الغذاء والمعدات والسجائر، ودفع رواتب المجندين، وإجلاء الجرحى لتلقي العلاج في المستشفيات الإسرائيلية. وتشمل أنشطتها اشتباكاتٍ مع عناصر حماس، واغتيالاتٍ، واعتقالاتٍ، وعمليات اختطاف، بينما توفر الطائرات الإسرائيليّة المسيرة معلوماتٍ استخباراتيّةٍ وغطاءً أمنيًا".

وأردف: "وبعض قادة هذه الجماعات وعناصرها متورطون في الماضي في جرائم وتهريب ونهب مساعدات. ولا يزال تكوينها وتسلسل قيادتها ومدى قدرة إسرائيل على مراقبة أنشطتها غير واضح. ويبلغ عدد عناصرها بضع مئات. ورغم قلة عددهم، تعتبرهم حماس خطرًا بسبب الأسلحة التي يمتلكونها وتعاونهم مع الجيش الإسرائيلي، وتسعى جاهدةً لإلحاق الضرر بهم".

ولفت إلى أنه "قد سبق لإسرائيل أنّ فشلت في محاولة بناء قيادةٍ فلسطينيّةٍ محليّةٍ كبديلٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية. تلقت (روابط القرى)، التي تأسست في الضفة الغربية أواخر سبعينيات القرن الماضي بدعم من الحكومة العسكرية، موارد وسلطةً، وفي بعض الحالات أسلحة. وقد عززت المساعدات الإسرائيلية تحديدًا صورتها لدى الرأي العام الفلسطينيّ كعملاءٍ. واستغلت منظمة التحرير هذا الوضع لعزلها، وفي غضون سنواتٍ قليلةٍ فقدت نفوذها وتوقفت عن العمل عام ١٩٨٤".

خفايا وكواليس "القائمة الموحدة" للتشريعي

تتدحرج حاليا إتصالات تجريها قيادات في السلطة الفلسطينية مع بعض الشخصيات الفتحاوية الغاضبة أو المفصولة تحت عنوان البحث في صياغات توحيدية لمرشحي حركة فتح لإنتخابات التشريعي المقبلة قبل إتخاذ قرار نهائي بحسم توقيت إجراء الإنتخابات.

تلك التحركات والإتصالات أعقبت الإعلان في مصر قبل نحو ٤ أسابيع عن قرار بالترشح للإنتخابات باسم"قائمة وطنية موحدة" تمثل عدة فصائل وتشارك فيها حركة حماس ومعها شخصيات فتحاوية مستقلة وكذلك حركة الجهاد الإسلامي.

الفوضى التي تعم ملف "إنتخابات التشريعي" حاليا أعقبت إبلاغ مدير المخابرات المصرية الوفد الذي توجه الى القاهرة لمناقشة ملف المصالحة الفتحاوية مجددا وضم كل من حسين الشيخ وماجد فرج وروحي فتوح بأن الدولة المصرية لن تتدخل بعد الان إطلاقا بملف الوساطة الفتحاوية الداخلية مشيرا الى تجربة مريرة مع الرئيس محمود عباس إستمرت ١٥ عاما. مدير المخابرات المصرية ابغ بالخروج من الوساطة في ملف الوصاية وطالب الوفد الفتحاوي الثلاثي بالإتصال مباشرة مع تيار الإصلاح الفتحاوي الذي يمثل المفصولين مقترحا في اطار المداعبة تزويد حسين الشيخ بهواتف قيادات فتحاوية مفصولة إذا لم يكن يحتفظ بالأرقام أويعرفها.

لاحقا تلك اعتبرت "مزحة المخابرات" رسالة مباشرة توحي بأن التيار الفتحاوي الأخر جاهز للقاء الوفد الثلاثي.

وهو ما حصل فعلا فقد غادر الوفد الثلاثي الى مدينة العلمين وقابل القيادي سمير المشهراوي فقط وجرى نقاش صريح وحيوي بالتفاصيل وأبلغ الثلاثي الفتحاوي بأن مقترح "القائمة الإنتخابية الموحدة طهي وإتخذ القرار بشأنه وسيطبق".

قبل اللقاء المباشرفوجئت قيادات فتحاوية بدخول القيادي المسئول في حماس عن الضفة الغربية "زاهر جبارين" إلى الإجتماع بترتيب خاص.

أبلغ جبارين المجتمعين مباشرة موافقة الحركة على التحالف انتخابيا مع قائمة فتح الإصلاحية وشخصيات وطنية اخرى بينها الدكتور ناصر قدوه وجناح مروان البرغوثي وتيار الدكتور مصطفى برغوثي. في هامش وكواليس تلك الإجتماعات وجه قيادي بارز في التيار الفتحاوي الإصلاحي سؤالا مباشرا لرئيس حركة حماس الدكتور خليل الحية: هل تفوضوننا في التحدث مع الأمريكيين؟

إجابة الحية كانت حاسمة "نعم نفوضكم".

على ضوء ذلك صيغ سيناريو الرؤية المشتركة في الإنتخابات المقبلة.

في الكواليس أيضا إستعداد أظهرته حركة حماس للتحول إلى حزب سياسي في الضفة والقطاع مستقبلا وفي حال تطبيق مراحل إضافية من خطة الرئيس ترامب.

موقف حماس هنا كان بمثابة جائزة للمستشارين كوشنر وويتكوف وسارع الرئيس ترامب ذاته آنذاك لإعلان يحتفل فيه بأن حماس وافقت على تسليم سلاحها وعلى التحول إلى حزب سياسي.

نظمت لاحقا وفي مدينة العلمين لقاءات حماس مع مبعوثين أمريكيين.

تلك المشاورات فيما يبدو حظيت ضوء أخضر أمريكي ومعه ضوء أخضر إماراتي والسعودية بدورها أبلغت الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنها لن تدفع الرواتب بعد الآن.

والتحالف الجديد على قائمة وطنية يتواصل حاليا مع جناح مروان البرغوثي وتيار الدكتور مصطفى البرغوثي وبعض المستقلين.

والجبهة الشعبية وبعد ان طرحت مبادرة وطنية لتأجيل الانتخابات عامين واطلاق حوار وطني , أبلغت بأنها ستذهب بإتجاه قائمة يسارية وطنية في الإنتخابات المقبلة ولا تستطيع اللعب لا مع حماس ولا مع عباس وقد ينضم اليها الدكتور مصطفى البرغوثي.

وفي المقابل أعلنت الجهاد الإسلامي أول مرة أنها ستشارك في الإنتخابات المقبلة ليس بمعنى الترشح.

ولكن بمعنى إسناد قائمة وطنية موحدة للخروج من مأزق لمشروع الوطني الفلسطيني الحالي وسط نمو ملموس لسيناريو القائمة الوطنية الموحدة.

المرحلة الحالية تتطلب تغليب المصلحة الوطنية وتهيئة الظروف أمام حوار شامل يفضي إلى تفاهمات سياسية ووطنية قابلة للتنفيذ وتقديم وجوه وشخصيات وطنية تحظى على احترام وقبول الشعب الفلسطيني وليس اجراء الانتخابات بالرغم من اهميتها القصوى .

الفرق بين اليسار واليمين في دعم القضية الفلسطينية

منذ العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، تحولت القضية الفلسطينية إلى قضية رأي عام عالمي دفعت أكثر من ١٥٠ دولة إلى الاعتراف بفلسطين، وأثقلت كاهل إسرائيل بعزلة دبلوماسية غير مسبوقة واقدام العديد من الدول التي تحكمها انظمة يسارية الى تعليق او قطع العلاقة مع كيان الاحتلال والمطالبة بمعاقبتها . الا ان صعود اليمين في العديد من هذه الدول شكل تحولا جذريا في علاقاتها مع اسرائيل . فهل هذه التقلبات الحادة تعكس تحولا حقيقيا في «إستراتيجية» هذه الدول، أم أنها لا تعدو كونها انعكاسا لأيديولوجيا شخص واحد يجلس على كرسي الحكم لفترة رئاسية أو اثنتين؟

موجة يمينية تتصاعد

في الواقع، لم تعد كولومبيا وسلوفينيا سوى الحلقتين الأحدث في سلسلة طويلة بدأت تتشكل ملامحها منذ أواخر ٢٠٢٥، حين بدأت صناديق الاقتراع، من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، تصدر حكما شبه متطابق: نهاية موجة يسارية عادت خلالها القضية الفلسطينية إلى صدارة الخطاب الرسمي، وصعود موجة يمينية معاكسة تسارع إلى محو ذلك الإرث بالكامل.

ويمكن إيجاز أبرز محطات هذه الموجة في أمريكا اللاتينية على النحو التالي:

بوليفيا: بعدما قطع الرئيس اليساري لويس آرسي العلاقات مع إسرائيل للمرة الثانية في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ احتجاجا على حرب غزة، أنهت انتخابات ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥ عقدين من حكم اليسار الاشتراكي بفوز يمين الوسط رودريغو باز؛ ولم يمض شهر على توليه السلطة حتى وقّع وزير خارجيته في واشنطن بيانا مع نظيره الإسرائيلي جدعون ساعر لاستئناف العلاقات الكاملة.

تشيلي: التي تحتضن أكبر جالية فلسطينية خارج العالم العربي بنحو نصف مليون شخص، كان رئيسها اليساري السابق غابرييل بوريتش قد سحب سفيره من تل أبيب عقب هجمات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣. لكن فوز اليميني المتشدد خوسيه أنطونيو كاست بنسبة ٥٨٪ من الأصوات في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ أعاد فتح الملف؛ إذ عيّن بعد توليه السلطة الزعيم السابق للجالية اليهودية في تشيلي سفيرا لبلاده لدى إسرائيل، منهيا شغورا دبلوماسيا استمر ٩٤٧ يوما.

هندوراس: تنافس على خلافة الرئيسة اليسارية شيومارا كاسترو مرشحان ينحدر كلاهما من أصول فلسطينية، لكن الحسم جاء لصالح اليميني ناصري «تيتو» عصفورة بفارق ضئيل لم يتجاوز ٢٨ ألف صوت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥، ليتبنى فور توليه السلطة شراكة أمنية وتجارية وثيقة مع واشنطن وتل أبيب.

الأرجنتين: قدّمت النموذج الأكثر رمزية حين أدى رئيسها خافيير ميلي طقوسا دينية أمام حائط البراق في القدس المحتلة، معلنا إطلاق ما سمّتها بلاده «اتفاقيات إسحاق» لتوسيع نطاق اتفاقيات أبراهام إلى أمريكا اللاتينية.

كولومبيا: تبقى الاختبار الأكثر حدة لهذا النمط؛ ففي كولومبيا، حيث ظل بيترو حتى اللحظات الأخيرة من ولايته منخرطا في دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، جاء فوز اليميني أبيلاردو دي لا إسبريلا في يونيو/حزيران ٢٠٢٦ بفارق لم يتجاوز ٢٤٧ ألف صوت، ليطلق مسارا معاكسا تماما: لقاء بين وزيري خارجية البلدين في واشنطن، ثم إعلان نية نقل السفارة إلى القدس والانسحاب من الدعوى الدولية ذاتها.

سلوفينيا: كانت حكومة روبرت غولوب اليسارية قد اعترفت بفلسطين في يونيو/حزيران ٢٠٢٤ وفرضت أول حظر أوروبي شامل على تجارة السلاح مع إسرائيل، لكن انتخابات ٢٢ مارس/آذار ٢٠٢٦ أطاحت بهذا الإرث خلال أيام معدودة من تسلم بانيز يانشا السلطة، حين أمر بانزال العلم الفلسطيني عن مبنى الحكومة وأعلن نيته إلغاء الاعتراف بفلسطين ونقل السفارة إلى القدس.

هل لإسرائيل يد في صناعة هذه الانعطافات؟ يقول الأستاذ في كلية الدبلوماسية والعلاقات الدولية بجامعة سيتون هول الأمريكية بوراناكا إل. دي سيلفا إنه لا أحد يملك دليلا قطعيا وثابتا على أن إسرائيل دبّرت أو وجّهت سرا موجة الانقلابات السياسية التي في الدول السابقة.

لكنه يستدرك بأن غياب الدليل العلني لا يعني غياب الأدلة بالكلية، لا سيما عند البحث بشكل أعمق في منظومات سرية ومثيرة للجدل من مجموعات المرتزقة السيبرانيين الإسرائيليين وشركات التضليل الإعلامي، التي تُدار بأيدي متخصصين سابقين في الجيش والاستخبارات والأمن السيبراني، وتبيع خدمات التلاعب بالانتخابات للحملات السياسية والحكومات الأجنبية -لا سيما تلك التي تتبنى أيديولوجيات يمينية وشعبوية.

ويحصر دي سيلفا أبرز هذه المنظومات التي كشفت حتى الآن في ٣ أنظمة:

فريق خورخي: يقدّم خدمات «عمليات سوداء» مصممة للتدخل سرا في الانتخابات دون ترك أثر، عبر إدارة آلاف الحسابات المزيفة على منصات التواصل الاجتماعي، وقد ادعى مسؤوله تورطه في عشرات الحملات الانتخابية الرئاسية حول العالم.

بلاك كور: شركة نفوذ وحرب معلومات تستخدم شبكات تضليل آلية «أسراب روبوتات» مدعومة بالذكاء الاصطناعي، وربطتها تحقيقات أوروبية بالتدخل في انتخابات محلية بفرنسا وأمريكا وأوروبا.

مجموعة «إن إس أو» (بيغاسوس): استخدمتها حكومات وأحزاب يمينية لاختراق هواتف صحفيين ومعارضين خلال فترات انتخابية حساسة، بحسب ما كشفته تحقيقات دولية.

وأضاف الأستاذ في كلية الدبلوماسية والعلاقات الدولية أن الأشهر الأخيرة شهدت تعزيزا لافتا للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية مع حكومة بنيامين نتنياهو من قبل الحكومات اليمينية الجديدة تحديدا في كولومبيا وسلوفينيا وبولَيفيا، وهو تزامن يرى أنه يستحق تحقيقا استقصائيا أعمق قبل الجزم بوجود تلاعب إسرائيلي منظم في مسار هذه الانتخابات لصالح عملاء يمينيين.

وبشكل عام فان إسرائيل استغلت، عبر وسائل الإعلام التي تتحكم فيها والحملات الممنهجة على منصات التواصل الاجتماعي، الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة في هذه الدول -كصعوبة حصول الشباب على السكن- لتحميل اليسار مسؤولية الأزمات ودفع الناخبين نحو اليمين

بين وعود الاستثمار وطلبات الدعم العسكري: أي دور يُراد لسوريا في النظام الإقليمي الجديد؟

إنصاف سليطين

توقع الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع، الثلاثاء، أن يبلغ حجم اقتصاد بلاده ٥٠ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٦، مقارنة بـ ٣٢ مليارا في العام الماضي، مشيرا إلى فرص استثمارية واسعة أمام الدول العربية والأوروبية.جاء ذلك خلال حوار بعنوان "سوريا المستقبل"، ضمن قمة الإعلام العربي ٢٠٢٦ المنعقدة في مركز دبي التجاري العالمي بالإمارات.

بين الوعود بالاستثمارات الاقتصادية وإعادة الإعمار من جهة، والحديث عن طلبات للدعم العسكري من جهة أخرى، يبرز سؤال يتجاوز تفاصيل الأحداث الآنية إلى طبيعة الدور الذي يُراد لسوريا أن تؤديه في المنطقة خلال المرحلة المقبلة.

بحسب ما نقلته مصادر، فإن البحرين والكويت طلبتا دعماً عسكرياً من سوريا، وان السعودية نقلت مئات المقاتلين من سوريا الى اليمن , فإن السؤال يصبح أكثر إلحاحاً: ما الذي تستطيع سوريا أن تقدمه عسكرياً اليوم؟

فسوريا، في وضعها الراهن، لا تمتلك قاعدة صناعات عسكرية متقدمة تجعلها مصدراً لمنتجات أو تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكن أن تكون محل هذا النوع من الطلبات. وبالتالي، إذا كان المقصود بالدعم العسكري هو القوة البشرية، فإن ذلك يعني عملياً أن ما يُطلب من سوريا هو الاستفادة من الفصائل والقوى المسلحة الموجودة على أراضيها، أو من القوى البشرية التي يمكن تنظيمها وتعبئتها عبرها.

وهنا تبدأ الأسئلة الكبرى.

ما الذي صار إليه دور سوريا في المنطقة؟

هل يُراد لسوريا أن تكون دولة ذات جيش وطني ومؤسسات وطنية ومشروع سياسي واقتصادي مستقل، أم أن تتحول إلى خزان للقوة البشرية والعسكرية، تُستدعى منه الفصائل والمقاتلون كلما احتاجت القوى الإقليمية والدولية إلى قوة على الأرض؟

وهل يرى المجتمع الدولي، وهل يرى مجلس التعاون الخليجي، أن وظيفة سوريا الجديدة يمكن أن تكون تصدير المقاتلين إلى ساحات الصراع، في الوقت الذي يُقال فيه إن المطلوب هو إعادة بناء الدولة السورية واستقرارها؟

ثم هناك سؤال آخر أكثر تعقيداً:

هل ستكون هذه القوة من الفصائل السورية وحدها؟

أم أن سوريا قد تتحول، في ظل هذا الدور، إلى مركز لاستقطاب وتجميع مقاتلين أجانب، يجري تنظيمهم أو تدريبهم أو إعادة توظيفهم، ثم إرسالهم إلى ساحات صراع أخرى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمن يقرر من يدخل إلى سوريا ومن يخرج منها؟ ومن يتحمل المسؤولية السياسية والقانونية عن هؤلاء المقاتلين؟ وهل ستكون سوريا دولة تستضيفهم وتديرهم، أم مجرد محطة عبور وإعادة تصدير للقوة المسلحة إلى ساحات أخرى؟ وهذا يقود إلى سؤال أكثر حساسية يتعلق بالإسلام السياسي.

فوسائل إعلام ممولة خليجياً دأبت على مهاجمة الإسلام السياسي والتحذير منه، بل وتصويره بوصفه تهديداً للأمن والاستقرار. لكن في المقابل، كانت هناك في مراحل مختلفة مواقف خليجية داعمة لقوى وفصائل ذات خلفيات إسلامية في سوريا، سياسياً وإعلامياً، بل وعسكرياً وفق ما هو معروف عن مسار الصراع السوري.

أليس في ذلك تناقض سياسي واضح؟

وكيف يمكن تفسير هذا التناقض إذا أصبحت الفصائل ذات الخلفيات الإسلامية نفسها، أو فصائل من البيئة السياسية والعقائدية ذاتها، جزءاً من ترتيبات أمنية أو عسكرية في المنطقة؟

هل يصبح الإسلام السياسي خطراً حين يرفع رايته خارج المظلة الأميركية، لكنه يصبح مقبولاً حين يُوظَّف، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في خدمة الاستراتيجية الأميركية ومواجهة الخصوم الإقليميين؟

وإذا دخلت هذه الفصائل إلى بلدان خليجية، فما طبيعة الدور الذي ستؤديه؟ ولصالح من ستقاتل؟

هل ستحمي البحرين والكويت وشعوبهما؟

أم ستحمي ما تبقى من القواعد والمنشآت العسكرية الأميركية في المنطقة، بعد ما تعرضت له قواعد ومنشآت عسكرية أميركية من قصف واسع ومدمر خلال التصعيد العسكري الأخير؟

وهل ستكون مهمتها الدفاع عن أمن الدول وشعوبها، أم حماية المصالح العسكرية والاستراتيجية للقوى الدولية الموجودة على أراضيها؟

ثم يأتي السؤال الأهم:بأمرة من ستكون هذه الفصائل؟ هل ستكون بأمرة الولايات المتحدة؟ أم بأمرة الدول العربية التي قد تستضيفها أو تنقلها؟ أم بأمرة القيادة السورية؟ أم ستبقى متعددة الولاءات والمرجعيات، بحيث تكون لكل فصيل حساباته وارتباطاته ومصادر تمويله؟ وإذا خرجت هذه الفصائل من سوريا إلى ساحات أخرى، ثم شاركت في تغيير موازين القوى داخل بلد ما، فماذا يحدث بعد انتهاء القتال؟

هل ستُطبَّق عليها مقولة «من يحرر يقرر»؟ وهل يعني ذلك أن من يحمل السلاح ويشارك في القتال يصبح صاحب حق في تقرير مستقبل البلد الذي دخل إليه؟

وإذا كان هذا المنطق مقبولاً في حالة، فلماذا يُرفض في حالة أخرى؟

وهنا نصل إلى السؤال الذي يمس السوريين أنفسهم: ما موقع سنة سوريا من هذه المعادلة؟ هل المطلوب من السوريين، ولا سيما من البيئة التي خرجت منها نسبة كبيرة من الفصائل المسلحة، ان يكونوا شركاء في بناء دولتهم ومستقبلهم، أم أن يتحولوا إلى خزان بشري ومصنع لإنتاج المقاتلين، يُستدعى رجاله عند الحاجة، ويُرسلون للقتال لصالح هذه الدولة أو تلك، ولهذه القوة الإقليمية أو الدولية أو تلك؟

وهل يُطلب من السوريين أن يدفعوا ثمن الحروب التي خاضوها داخل بلادهم، ثم يُطلب منهم بعد ذلك أن يدفعوا ثمن حروب الآخرين خارجها؟

وهنا تبرز المفارقة الأكبر.

فمن جهة، تُطرح أمام سوريا وعود بالاستثمارات وإعادة الإعمار، ويُقال إن البلاد مقبلة على مرحلة جديدة من الانفتاح الاقتصادي، وإنها يمكن أن تصبح جزءاً من مشاريع إقليمية في التجارة والطاقة والبنية التحتية وإعادة الإعمار.

ومن جهة أخرى، تظهر طلبات تتعلق بالدعم العسكري، ويُثار الحديث عن إمكانية الاستفادة من القوة البشرية والفصائل الموجودة في سوريا في صراعات وملفات أمنية خارج حدودها.

فبين الوعود بالاستثمار الاقتصادي وطلبات الدعم العسكري، أين يقع الدور الذي يُراد لسوريا أن تؤديه في رؤية المجتمع الدولي لمستقبل المنطقة؟

هل يُراد لسوريا أن تكون دولة مستقرة تستقبل الاستثمارات، وتعيد بناء اقتصادها، وتتحول إلى سوق لإعادة الإعمار وممراً للتجارة والطاقة؟

أم يُراد لها، في الوقت نفسه، أن تكون قوة عسكرية تُستخدم في إدارة صراعات المنطقة؟

هل نحن أمام مشروع حقيقي لبناء دولة سورية مستقلة، اقتصادياً وسياسياً ومؤسساتياً، أم أمام تقسيم للأدوار: أموال واستثمارات لإعادة بناء الاقتصاد من جهة، وقوة بشرية وعسكرية سورية لإدارة الملفات الأمنية والعسكرية من جهة أخرى؟

وإذا كانت الاستثمارات تُقدَّم لسوريا في إطار دور اقتصادي مستقبلي، وكانت الفصائل السورية تُطلب لتأدية أدوار عسكرية خارج الحدود، فما الذي تريده القوى الدولية والإقليمية من سوريا بالضبط؟

هل تريد سوريا دولة قوية ومستقلة قادرة على اتخاذ قرارها الوطني، أم دولة تؤدي وظيفة محددة داخل النظام الإقليمي الجديد: اقتصادياً بوصفها ساحة للاستثمار وإعادة الإعمار، وأمنياً بوصفها مصدراً للقوة البشرية؟

وهل يمكن أن تكون هذه هي المعادلة الجديدة: الاستثمار مقابل الاستقرار، والقوة البشرية مقابل النفوذ؟

وإذا كان الأمر كذلك، فأين يقع السوريون أنفسهم في هذه المعادلة؟

هل تُبنى سوريا من أجل السوريين أولاً، أم يجري تصميم دورها وفق حاجات القوى الإقليمية والدولية ومصالحها في المنطقة؟

لقد خرجت سوريا من حرب طويلة، وقبل إن المرحلة الجديدة ستفتح الطريق أمام بناء دولة جديدة، وإنهاء زمن الفصائل والانقسامات، وإعادة بناء المؤسسات.

لكن إذا كان مستقبل سوريا سيقوم على إعادة تدوير الفصائل المسلحة وتصديرها إلى ساحات صراع جديدة، وفق خرائط المصالح الإقليمية والدولية، فإن السؤال يصبح مشروعاً:

هل نحن أمام بناء دولة سورية بالفعل، أم أمام إعادة تعريف سوريا كوظيفة؟

هل يجري بناء جيش وطني سوري تكون مهمته حماية سوريا وحدودها وشعبها، أم يجري بناء نموذج آخر تكون فيه سوريا خزاناً للقوة البشرية العسكرية، تُستخدم فصائلها في لبنان حيناً، وفي الخليج حيناً آخر، وفي ساحات أخرى كلما اقتضت الحاجة؟

هذه ليست أسئلة عن البحرين والكويت وحدهما، ولا عن لبنان وحده.

إنها أسئلة عن الدور الذي يُراد لسوريا أن تلعبه في النظام الإقليمي الذي يعاد تشكيله، وعن مستقبل الدولة السورية، وعن مصير الفصائل المسلحة، وعن موقع السوريين أنفسهم في هذا النظام.

فبين سوريا التي يُقال إنها ستُبنى بالاستثمارات، وسوريا التي يُطلب منها تقديم القوة العسكرية والبشرية، يبقى السؤال الأهم:

هل يُعاد بناء سوريا كدولة، أم يُعاد تعريفها كوظيفة؟

إعلامية سورية

مشوار Meshwar

اسرائيل ملاذ أمن للمجرمين المطلوبين دولياً بتهم القتل والاحتيال والاعتداء الجنسي

تعد إسرائيل ملاذاً أمنا لعدد كبير من المجرمين الدوليين المتهمين أو المدانين في دولة أخرى بارتكاب جرائم مختلفة، منهم الكثير ممن يحملون جنسيتين، استغلوا قدرتهم على التنقل بسلاسة بين إسرائيل وبلدهم الثاني لارتكاب الجرائم، وفي بعض الحالات، الإفلات من العقاب.

وفي تقرير لموقع «ذا غراي زون»، كشف عن حماية «إسرائيل» مسؤولاً مكسيكياً مطلوباً بتهمة الخطف الجماعي والقتل، إلى جانب متهمين بارتكاب جرائم جنسية والاحتيال.

ولفت الموقع إلى أنّ حجم الجريمة، وعدد القضايا (مقارنة بعدد مستوطني إسرائيل)، «أمرٌ مذهل».

مجرمون دوليون تحميهم «إسرائيل»

وفي السياق، أشار الموقع إلى أنّ من بين هؤلاء المجرمين، توماس زيرون، المتهم بأنه العقل المدبر لعملية اختطاف وقتل ٤٣ طالباً مكسيكياً في أيوتزينابا.

وأيضاً، من بين أبرز المجرمين المتهمين الذين تحميهم «إسرائيل» من العدالة، تيمور ميندينتش، المستفيد المالي الأكبر من شركة «فاير بوينت» الأوكرانية لصناعة الطائرات المسيّرة.

وفي التفاصيل، فقد «فرّ ميندينتش إلى إسرائيل العام الماضي، قبل أيام فقط من توجيه الاتهام إليه بأنه العقل المدبر لعملية اختلاس بقيمة ١٠٠ مليون دولار أميركي، تورطت فيها شركة الطاقة النووية الحكومية الأوكرانية».

ويُذكر أن ميندينتش شريك في ملكية «كفارتال ٩٥ ستوديو»، شركة الإنتاج التي أسسها فولوديمير زيلينسكي.

وقد استغل ميندينتش، كغيره من المذكورين في هذا المقال، قانون العودة الإسرائيلي المثير للجدل، والذي يسمح لأي يهودي في العالم بالحصول على الجنسية الإسرائيلية من دون الحاجة إلى التخلي عن جواز سفر بلده الأصلي.

وفي بعض الحالات، رفضت «إسرائيل» تسليم المطلوبين، على الرغم من طلبات الدولة التي ارتُكبت فيها الجرائم.

وبالحديث عن أوكرانيا ورفض طلبات التسليم، هناك أيضاً أولكسندر دوبيليت، الرئيس السابق لمجلس إدارة بنك بريفات الأوكراني.

دوبيليت حالياً هارب في «إسرائيل»، ويخضع لتحقيقات جنائية متعددة وطلبات تسليم لدوره في اختلاس ما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار أميركي بعد خصخصة بنك بريفات عام ٢٠١٦، فيما ترفض «إسرائيل» تسليمه حتى الآن.

«ملاذ آمن للمحتالين الماليين»

يأتي ذلك فيما «تُعدّ إسرائيل ملاذاً آمناً للمحتالين الماليين بشكل شائع»، فإحدى أبرز قضايا الاحتيال التي رفعتها هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية في السنوات الأخيرة، «شملت أكثر من ١٥٠ إسرائيلياً (بعضهم يحمل الجنسيتين الأميركية والإسرائيلية، والبعض الآخر لا)، مطلوبين لدورهم في عمليات احتيال في خيارات التداول الثنائية بقيمة تتجاوز ١٠٠ مليار دولار».

وخيارات التداول الثنائية هي نوع من الرهانات المالية التي تكون نتيجتها إما ربحاً أو خسارة. فبدلاً من شراء سهم أو عملة، يراهن المستثمر على ما إذا كان سعر السهم أو العملة سيرتفع أو ينخفض عن مستوى معين في وقت محدد. ورغم أن هذه الخيارات ليست غير قانونية، فقد اتُهمت الشركات الإسرائيلية بالتلاعب بالأسعار ومواعيد انتهاء الصلاحية، واستخدام هويات مزيفة.

وعلى مدى عقد من الزمان، وحتى عام ٢٠١٧، «كانت إسرائيل المركز العالمي لصناعة تداول الخيارات الثنائية عبر الإنترنت».

وتقاعست الشرطة الإسرائيلية عن التحقيق، ما أدى إلى رفع مئات الدعاوى القضائية في المحاكم الإسرائيلية من قبل أشخاص من عشرات الدول تعرضوا للاحتيال.

ومن بين هؤلاء، كانت هناك لي إلباز، الرئيسة التنفيذية لشركة يوكوم للاتصالات، وهي مواطنة أميركية إسرائيلية تحمل الجنسيتين، من أبرز المحتالين، والتي أُلقي القبض عليها عام ٢٠١٧ أثناء قضائها عطلة في نيويورك، لتُدان لاحقاً بتهمة الاحتيال الإلكتروني وحُكم عليها بالسجن ٢٢ عاماً.

ومن بين الشخصيات الإسرائيلية البارزة الأخرى في مجال الاحتيال في تداول الخيارات الثنائية، يوسي هرتسوغ ويعقوب كوهين، وكلاهما على صلة بشركة يوكوم وشركات واجهة أخرى في هذا المجال.

وقد وُجهت إليهما تهمة الاحتيال بمبلغ ١٤٠ مليون دولار عام ٢٠١٩، ولكن على الرغم من خضوعهما لتحقيق جنائي من وزارة العدل الأميركية، إلاّ أن الولايات المتحدة اختارت عدم المضي قدماً في تسليمهما، بينما انضم متآمرون إسرائيليون آخرون في قضية يوكوم إلى إلباز في قضاء أحكام بالسجن.

ومن بين أبرز الشخصيات الإسرائيلية الأخرى في قطاع الخيارات الثنائية أيضاً، ران أميران ومالهاز باتاركازيشفيلي، المعروف أيضاً باسم بيني بيتر.

وقد اتهمتهما هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية بالاحتيال بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لدورهما في إدارة شركة تداول الخيارات الاحتيالية «سبوت أوبشن».

ولأن القضية مدنية ولم تتدخل وزارة العدل الأميركية، لم يكونا مؤهلين للتسليم من «إسرائيل»، حيث لا يزالان يقيمان فيها.

وفي عام ٢٠٢١، أفادت التقارير أن أميران توصل إلى تسوية مالية مع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية بشأن الأضرار، على الأرجح لتمكينه من السفر إلى الولايات المتحدة مجدداً. أما بيتر، صديق نتنياهو، فلا يزال غير نادم، رغم صدور حكم بإلزامه بدفع ٨٧ مليون دولار للحكومة الأميركية، وهو حكم استأنفه.

وبحسب «ذا غراي زون»، فهناك المئات من الأفراد الآخرين المرتبطين بـ»إسرائيل» والمتهمين بالاحتيال في خيارات التداول الثنائية، والذين تم تحديدهم على موقع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية، بمن فيهم المواطنان الألمانيان الإسرائيليان جيل وراز بسيرغليك، اللذان كانا يديران مراكز اتصال للاحتيال في خيارات التداول الثنائية من ألمانيا.

«بؤرة أخرى للاحتيال الإسرائيلي»

بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ قطاع نقل الأثاث بؤرة أخرى للاحتيال الإسرائيلي، حيث تتظاهر بعض الشركات بأنها شركات نقل أثاث منزلية شرعية، لتسرق الممتلكات أو تحتجزها ما لم يتم دفع مبالغ إضافية.

ومن أبرز قضايا «احتجاز الأثاث» قضية شركة «أدفانسد موفينغ سيستمز»، وهي شركة إسرائيلية استدرجت العملاء بعروض أسعار منخفضة بشكل مصطنع، ثم ابتزتهم باحتجاز أثاثهم المنزلي حتى دفعوا أسعاراً مبالغاً فيها بشكل احتيالي.

ولا يزال العديد من الأشخاص المتورطين في هذه العملية الاحتيالية مطلوبين، ومكان وجودهم غير معروف. كما لا يزال العشرات من الإسرائيليين الآخرين المرتبطين بشركات نقل وهمية هاربين، ومن المرجح أنهم فروا إلى «إسرائيل».

«الاحتيال في أسهم الشركات الصغيرة»

كذلك، يُعدّ الاحتيال في أسهم الشركات الصغيرة مصدراً رئيسياً آخر للمحتالين الإسرائيليين. ويحدث هذا النوع من الاحتيال عندما تُسوّق أسهم شركات صغيرة، تُتداول بأقل من ٥ دولارات للسهم الواحد، لأشخاص غالباً ما يكونون كباراً في السن وغير مطلعين على السوق، وذلك باستخدام أساليب تسويقية ضاغطة، حيث يعد المتصل بعوائد مضمونة، ويدّعي في كثير من الأحيان امتلاكه معلومات داخلية.

ومن أبرز هذه الحالات في السنوات الأخيرة، اتهام شارون «باري» بيرلشتاين، وهو أميركي إسرائيلي يحمل الجنسيتين، وعدد من المتآمرين الإسرائيليين، بإنشاء ما لا يقل عن ١٥ شركة وهمية عامة لبيع أسهم شركات صغيرة بملايين الدولارات باستخدام أساليب احتيالية. وقد تورط إسرائيليون أيضاً في قضايا احتيال مماثلة.

صناعة الألماس

كما اجتذبت صناعة الألماس نصيباً لا بأس به من المحتالين الإسرائيليين. ومن أشهرهم موردخاي «موتي» فيردر، وهو صائغ مجوهرات فاخر مقيم في كاليفورنيا، والذي كان محور إحدى أكبر فضائح الاحتيال في صناعة المجوهرات الأميركية، حيث اتُهم بالتلاعب بحسابات شركته لرفع قيمتها قبل بيعها لشركة استثمارية، بينما كان في الواقع يُراكم ديوناً بمئات الملايين من الدولارات. في عام ٢٠٢٥، ومع بدء تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي، فرّ فيردر من كاليفورنيا إلى «تل أبيب».

ثم هناك جيري شالون، الإسرائيلي المولود في جورجيا، المسؤول عن اختراق بنك «جيه بي مورغان» وتنفيذ أكبر عملية سرقة لبيانات عملاء مؤسسة مالية أميركية في التاريخ.

اللجوء السياسي

وبعيداً عن قضايا الاحتيال، تجذب «إسرائيل» أيضاً سياسيين يسعون للحماية من العدالة في بلدانهم. ومن أبرز هذه القضايا وأكثرها استمراراً قضية توماس زيرون، المدير السابق لوكالة التحقيقات الجنائية المكسيكية.

زيرون، الذي تلقى تدريباً في «إسرائيل» قبل توليه قيادة ما يُعادل مكتب التحقيقات الفيدرالي في المكسيك، تتهمه السلطات المكسيكية بالتورط المباشر في اختطاف وتعذيب، وربما قتل، عشرات الطلاب الجامعيين.

وتُعدّ قضية اختطاف أيوتزينابا واحدة من أبشع انتهاكات حقوق الإنسان في المكسيك، والتي وقعت عام ٢٠١٤، عندما اختُطف ثلاثة وأربعون طالباً يسارياً واختفوا في طريقهم إلى مكسيكو سيتي لإحياء ذكرى مذبحة تلاتيلولكو عام ١٩٦٨.

ويُقال إن زيرون كان على علم بتسليم الطلاب إلى عصابة إجرامية لقتلهم والتخلص من جثثهم، أو أنه أمر بذلك. وقد فرّ قائد الشرطة المكسيكية السابق فوراً إلى «إسرائيل» بعد اتهامه رسمياً بالمشاركة في الجريمة.

ورغم صدور أمر تسليم بحقه، ونشرة حمراء من الإنتربول، وطلبات عديدة من المكسيك لتسليمه، رفضت «إسرائيل ذلك»، في حين يُقال إنّ هذا عقابٌ للمكسيك على انتقادها لـ»إسرائيل» في الأمم المتحدة.

ملجأ مرتكبي الجرائم الجنسية

ومن بين الدبلوماسيين المكسيكيين الآخرين الذين فرّوا إلى «إسرائيل» أندريس رومر، والذي كان سفير المكسيك لدى اليونسكو في باريس، وقنصلاً عاماً للمكسيك في سان فرانسيسكو. وقد فرّ إلى «إسرائيل» عام ٢٠٢١ بعد أن اتهمته ٦١ امرأة بالاغتصاب والاعتداء الجنسي. وبينما أذنت محكمة إسرائيلية بتسليم الدبلوماسي السابق إلى المكسيك، إلاّ أنه لا يزال رهن الإقامة الجبرية في «إسرائيل».

ورومر ليس الوحيد من بين مرتكبي الجرائم الجنسية اليهود الذين يفرّون من العدالة في بلدانهم الأصلية إلى «إسرائيل». فقد انتشرت هذه الظاهرة لدرجة أن شبكة «سي بي إس نيوز» قد غطتها.

ولعل أشهر المتهمين بارتكاب جرائم جنسية والذين فروا إلى «إسرائيل» هما المخرجان السينمائيان بريت راتنر وبرايان سينجر، حيث فرّ راتنر، مخرج فيلم «ساعة الذروة» وصديق نتنياهو المقرّب، إلى «إسرائيل» عام ٢٠٢٣ بعد أن اتهمته عدة نساء بسوء السلوك والاعتداء الجنسي في موقع التصوير.

أما سينجر، مخرج فيلمين من سلسلة «إكس-من» وفيلم «المشتبه بهم المعتادون» الذي حقق نجاحاً كبيراً في التسعينيات، فقد فرّ إلى «إسرائيل» في عام ٢٠٢٠، بعد اتهامه بالاعتداء الجنسي، بما في ذلك على أطفال.

وعليه، تجذب «إسرائيل» المجرمين من جميع الأنواع، ما يجعل هذا الموجز مجرد غيض من فيض. فقانون العودة، المعروف بتساهله الشديد في تطبيقه، يُتيح لليهود استغلال جنسيتهم المزدوجة لارتكاب الجرائم والإفلات من العقاب في ظل نظام قانوني عنصري وُضع لحمايتهم، حيث ينجح البعض في الإفلات من العقاب، بينما لا يحالف الحظ آخرين.